



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

الاستثمار السياحي في المنطقة الشرقية ” الفرص والتحديات ”

إعداد
قطاع الشؤون الاقتصادية
مركز الدراسات والبحوث
غرفة الشرقية
يناير ٢٠١١م

كلمة الأمين العام

حققت المنطقة الشرقية خلال الأعوام الأخيرة الماضية إنجازات عدة في مجال السياحة، وخطت خطوات واسعة، على طريق تأكيد مكانتها على الخريطة السياحية الوطنية والإقليمية، حيث أصبحت "جاذباً" لأعداد كبيرة من السائحين والزوار من داخل المملكة، ومن دول مجلس التعاون الخليجي.

وتسعى المنطقة إلى تأكيد نجاحها الذي تحقق، كما تسعى إلى كسب موقع جديد على الخريطة السياحية عربياً وعالمياً، وهو طموح لا ينطلق من فراغ، إذ توهلها له مقومات وإمكانات عديدة منها بنية تحتية واسعة في منشآت الإيواء السياحي، وفي المنتجعات والقرى السياحية والمطاعم والأسواق التجارية ومراكز الترفيه وملاهي الأطفال.

ولابد أن ننظر إلى هذه الإمكانيات والمقومات، ضمن المقومات الحضارية والتاريخية للمنطقة وموقعها الجغرافي، حيث حدودها المجاورة لخمس دول في مجلس التعاون الخليجي، بما يؤكد تميزها ويضعها أمام الكثير من التحديات، وأبرزها منافسة العواصم الخليجية واستقطاب أبناء هذه العواصم الوافدين إلى زيارات سياحية للمنطقة.

ولاشك أن السياحة في "الشرقية" تقدمت تقدماً كبيراً، مما يجعل المنطقة الشرقية مؤهلة تأهيلاً قوياً لدور كبير في خدمة التنمية الشاملة بالمملكة، من حيث ضخ المزيد من الاستثمارات، والخدمات، وتوفير فرص العمل، ومن هنا، فإن الأولوية في الشأن السياحي، لابد أن تتجه إلى تقوية الإمكانيات السياحية للمنطقة، وتحقيق تطورات أكبر في البيئة السياحية، على مستوى البنية التحتية، وعلى صعيد الثقافة السياحية أيضاً.

ولعله من الإنصاف أن نشير إلى الدور الرائد الذي يؤديه القطاع الخاص بالمنطقة الشرقية، ودور اللجنة السياحية بغرفة الشرقية، والذي يعد إحدى الركائز الأساسية في صناعة السياحة بالمنطقة.

الأمين العام المكلف

عبد الرحمن بن عبد الله الوابل

المحتويات

٢	كلمة الأمين العام
٤	مقدمة
٧	أولاً : الإطار النظري للدراسة
١٢	ثانياً : الجهود الحكومية المبذولة لدعم قطاع السياحة
١٨	ثالثاً : تطور الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي في المملكة العربية السعودية
٢٣	رابعاً : المقومات السياحية المتوفرة بالمنطقة الشرقية
٢٨	خامساً : النشاط السياحي في المنطقة الشرقية
٣٢	سادساً : دور غرفة الشرقية في دعم التنمية السياحية بالمنطقة الشرقية
٣٤	سابعاً : تقييم مناخ الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية
٤٣	ثامناً : التوصيات
٤٦	الهوامش و المراجع

مقدمة

أدت العولمة إلى انفتاح الأسواق وزيادة حركة الأشخاص والمعلومات ورؤوس الأموال على المستوى العالمي ، وقد أدت هذه الظروف إلى تنامي الدور الذي يقوم به قطاع السياحة في تنمية اقتصاديات العديد من دول العالم ، ففي عام ٢٠٠٩ بلغت إيرادات السياحة العالمية نحو ٨٠٢ بليون دولار ، حصلت الدول الأوروبية على نسبة ٤٩٪ منها بقيمة بلغت ٤١٣ بليون دولار في حين حصلت دول الشرق الأوسط على نسبة ٠٪ وبقيمة بلغت ٤١ بليون دولار (١) ،

والسياحة في مفهومها العام هي الانتقال من مكان لآخر بهدف الإطلاع والتعرف والاستمتاع بمواقع مختلفة، ومن منظور اجتماعي وحضاري فإن السياحة هي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب، ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وارتفاع مستوى معيشة الفرد.. وتنقسم السياحة من الناحية المكانية إلى داخلية وخارجية، كما تنقسم السياحة حسب نوعية المنتج السياحي إلى سياحة ترفيهية وثقافية ودينية وعلاجية وغيرها، والسياحة بأنواعها المختلفة تركز على عدة مقومات تشمل المنتج السياحي ، والمصادر البشرية ، والإدارة ، والتمويل ، والتسويق.

وتشكل السياحة أحد أهم مصادر الدخل الوطني لدى كثير من الدول، بل إنها تحتل مكانة متقدمة في حفز نمو الدخل والتوظيف في قطاعات الاقتصاد المختلفة بالنسبة لبعض البلدان مثل فرنسا وتركيا وماليزيا وغيرها من الدول .. وتتنوع الجوانب الإيجابية للتنمية السياحية في جذب الاستثمارات في المشاريع السياحية والمشاريع الأخرى ذات الصلة، وزيادة مصادر الدخل وتنمية الاقتصاد الوطني، فضلاً عن إسهاماتها في توفير فرص وظيفية جديدة ، حيث تعد السياحة النشاط الأكثر اعتماداً على العنصر البشري مقارنة بالقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، كما يسهم القطاع في زيادة الطلب على العديد من الخدمات والمنتجات مثل النقل ، والسكن، والمواد الغذائية ، والخدمات المصرفية، والترفيهية. إضافة إلى السلع الرأسمالية والاستهلاكية المستخدمة في السفر والسياحة، فضلاً عن المحافظة على التراث الثقافي والطبيعي للدول(٢).

وتتمتع المنطقة الشرقية بالعديد من المقومات التي تؤهلها لتكون وجهة سياحية متميزة ودائمة لتضمنها مجموعة من عناصر الجذب السياحي المميزة مثل المقومات الطبيعية، والمعالم التاريخية والأثرية ، والشواهد الحضارية ، بالإضافة إلى موقعها المتميز ، و توفر الشواطئ البكر على طول الشريط الساحلي ، وكذلك تنوع عناصر الجذب السياحي والمقومات البشرية الكبيرة وقربها من سوق كبير يتميز بالازدحام السكاني للعاصمة الرياض وكذلك دول مجلس التعاون الخليجي مما جعلها منطقة جذب سياحي مما نتج عنه تسارع المشروعات السياحية وانتشارها وتمتعها بمستوى جيد من البنية الأساسية.

و يحظى القطاع السياحي بالمنطقة الشرقية باهتمام كبير من الهيئة العليا للسياحة والآثار، بوضع الإستراتيجية السياحية بالمنطقة، وكان باكورة هذا التخطيط دراسة تهيئة منطقة وميناء العقير ليكون وجهة سياحية متميزة، تبعثها خطوات كثيرة ومتميزة مثل دراسة شاطئ نصف القمر والسياحة العلاجية والبيئية بالإحساء، وتهيئة بعض الجزر الساحلية مثل جزيرة جنة، ولكن المأمول كثير من الهيئة مع مشاركة القطاع الخاص لتنشيط كثير من المناطق المؤهلة لتصبح وجهات سياحية مميزة.

ورغم وجود العديد من المقومات التي تشجع الاستثمار السياحي في المنطقة الشرقية، إلا أن القطاع يعاني جملة من المعوقات منها مجموعة المعوقات السوقية التي تتمثل في موسمية السوق السياحي، وغياب المعلومة السياحية المتخصصة عن المنطقة، وارتفاع أجور وأسعار المنتجات والخدمات السياحية، كما تؤثر مجموعة الجوانب الاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد على جذب السياحي، وغير ذلك من المعوقات .

وتأتي أهمية هذه الدراسة انطلاقاً من أهمية موضوع التنمية السياحية و الاستثمار السياحي في المنطقة الشرقية ، لما له من دور في توفير فرص عمل و تنويع مصادر الدخل و تطوير البنية الأساسية فضلاً عن المحافظة على التراث الثقافي والطبيعي للمنطقة الشرقية بشكل خاص وللمملكة بشكل عام .

وفيما يتعلق **بمنهجية الدراسة** فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي والوصفي والإحصائي، حيث تمت دراسة موقع قطاع السياحة بالنسبة للخطة والإستراتيجيات الوطنية ، وتم تحليل أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للسياحة والآثار ، كما تم دراسة أحدث الدراسات والأدبيات التي تناولت موضوع السياحة في المملكة العربية السعودية .

وقد تم تناول موضوع الدراسة ” **واقع وآفاق التنمية السياحية في المنطقة الشرقية** ” من خلال ثمانية أقسام رئيسية:

وقد تناول القسم الأول ” **الإطار النظري للدراسة** ” أهم المفاهيم المتعلقة بقطاع السياحة ، والدور الذي يمكن أن يقوم به هذا القطاع في التنمية الاقتصادية للمملكة ، والآثار التي يمكن أن تنجم عن التنمية السياحية ، وما يتعلق بمفهوم الجودة في قطاع السياحة .

وبالنسبة للقسم الثاني ” **الجهود الحكومية المبذولة لدعم قطاع السياحة** ” فقد استعرض الأهداف العامة لخطة التنمية التاسعة المتعلقة بتنمية قطاع السياحة ، كما تناول دور وبرامج الهيئة العامة للسياحة والآثار في التنمية السياحية ، وأهم البرامج التي تنفذها الدولة لتوطين العمالة في القطاع السياحي .

وفي القسم الثالث ” **تطور الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي في المملكة العربية السعودية** ” فقد تمت الإشارة إلى أهمية قطاع السياحة بالنسبة لمؤشرات القيمة المضافة، والإيرادات السياحية، والإنفاق السياحي، والمتحصلات السياحية، والاستثمارات في قطاع السياحة، ودور قطاع السياحة في توظيف الوظائف، وميزان المعاملات السياحية، وتطور الحركة السياحية في المملكة .

و قد تناول القسم الرابع ” **المقومات السياحية المتوفرة بالمنطقة الشرقية** ” أهم المقومات المتوفرة بالمنطقة الشرقية ومنها ما يتعلق بالمقومات الطبيعية، والثقافية، والفنون والحرف والصناعات اليدوية، وغيرها .

و أما القسم الخامس ” **النشاط السياحي في المنطقة الشرقية** ” فقد قام برصد وتحليل حركة السياحة الوافدة والمحلية في المنطقة الشرقية .

وفيما يتعلق بالقسم السادس ” **دور غرفة الشرقية في دعم التنمية السياحية بالمنطقة الشرقية** ” فقد استعرض دور كل من اللجنة السياحية بالغرفة ودور مركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودور مركز التدريب بالغرفة .

وفي القسم السابع ” **معوقات وتحديات التنمية السياحية في المملكة العربية السعودية** ” فقد استعرضت الدراسة مفهوم التنافسية السياحية، وقامت بتحليل وضع المملكة بالنسبة لمؤشر السياحة والسفر العالمي، كما قامت بعملية تقييم لمناخ الأعمال الخاص بقطاع السياحة في المملكة، كما استعرضت أهم التحديات والمعوقات التي تواجه قطاع السياحة .

ويقدم القسم الثامن ” **التوصيات** ” بعض المقترحات التي يمكن أن تساعد في تنشيط قطاع السياحة في المملكة بشكل عام وفي المنطقة الشرقية بشكل خاص .

أولاً : الإطار النظري للدراسة

تلتزم الهيئة العامة للسياحة والآثار بتعريفات منظمة السياحة العالمية وبتصنيفها الخاص بالإحصاءات السعودية، والتي تم تحديدها في المؤتمر العالمي لإحصاءات السفر والسياحة الذي عقد في كندا في يونيو ١٩٩١ م ، والذي وافقت عليه هيئة الأمم المتحدة في مارس ١٩٩٣ (٣) .

مفهوم السياحة : تتضمن السياحة جميع الأنشطة التي يقوم بها المسافرون إلى وجهات (أماكن) خارج بيئتهم المعتادة ، ويقومون فيها لمدة لا تزيد عن سنة واحدة متصلة لغرض الترفيه ، أو قضاء الإجازات ، أو الأعمال التجارية ، أو زيارة الأهل والأصدقاء ، أو غيرها .

مفهوم السياحة المحلية : هي السياحة التي يقوم بها سكان المملكة من مواطنين أو مقيمين داخل المملكة . وتعرف نفقات السياحة المحلية بالنفقات المباشرة للأشخاص المقيمين في المملكة والمسافرين إلى مناطق أخرى داخل المملكة ، وهي تشمل نفقات السفر في طريق الذهاب والعودة وفي الأماكن التي يقومون بزيارتها ، بالإضافة إلى النفقات التي ينفقونها استعداداً للسفر وكل النفقات التي تنفق بعد العودة من السفر المرتبطة بشكل ما بالسفر .

مفهوم السياحة الوافدة : هي السياحة التي يقوم بها الوافدون (من غير سكان المملكة) داخل المملكة . وتعرف نفقات السياحة الوافدة بأنها نفقات الزوار الوافدين للسياحة في المملكة بما في ذلك ما يدفعه هؤلاء الزوار للناقلات الوطنية من أجل المواصلات الدولية ، كما تشمل أي نفقات سابقة أو لاحقة لبضائع أو خدمات يحصل عليها هؤلاء الزوار في بلاد الوجهة .

مفهوم السياحة المغادرة : تمثل الأنشطة التي يقوم بها المقيمون في المملكة حين سفرهم وإقامتهم في وجهات خارج البلاد ، وخارج محيطهم الاعتيادي على ألا تزيد مدة الزيارة عن سنة ، وذلك بغرض الترفيه أو قضاء الأعمال التجارية أو أي أغراض أخرى .

السياحة الداخلية : عبارة عن مجموع السياحة المحلية والسياحة الوافدة .

السياحة الوطنية : عبارة عن مجموع السياحة المحلية والسياحة المغادرة .

السياحة الدولية : عبارة عن مجموع السياحة الوافدة والسياحة المغادرة ، وتعرف نفقات الرحلات السياحية الدولية بنفقات المسافرين للسياحة الخارجية في الدول التي يقصدونها بما في ذلك ما يدفعونه للمواصلات الدولية المستخدمة في السفر للخارج ، يضاف إلى ذلك أي مصروفات أخرى قام بدفعها السياح سواء قبل السفر أو في أثناءه أو بعده مقابل بضائع أو خدمات تحصلوا عليها .

<< دور قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية >>

إن مما يعزز الإقرار بأن السياحة صناعة أساسية مهمة في المملكة هو قدرتها على الإسهام بشكل فعال في تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والوطنية ، ويتبين ذلك من خلال ما يلي (٤) :

- تسهم السياحة في توفير العديد من فرص العمل للشباب السعودي، نظراً لأنها صناعة مبنية على تقديم الخدمات في مختلف المجالات للسياح، وهذا يقتضي اعتمادها بشكل مكثف على العمالة في مختلف المواقع .
- تسهم السياحة في تنوع مصادر دخل الاقتصاد الوطني، والحد من اعتماده على النفط لكونها صناعة غير تقليدية، تستقطب الإيرادات من السياح الوافدين، وتحافظ على الموارد المتوافرة لدى السياح المحليين من الهجرة للخارج .
- تعمل السياحة على تطوير البنية الأساسية لمختلف المناطق ، إذ تسهم في زيادة وسائل الربط بين مناطق المملكة، باستحداث طرق جديدة برية وحديدية وإضافة شركات طيران أخرى ، وبخاصة في المجتمعات الريفية التي تفتقر إلى النشاطات الصناعية الكبيرة، ومن ثم تعتمد على مصادر محدودة ومتواضعة للدخل، فيتحقق من خلال صناعة السياحة توفير مصادر أخرى للدخل، ومن ثم ارتفاع مستوى الدخل الفردي في تلك المجتمعات، وهذا بدوره يقلل من النزوح السكاني من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية .
- تقدم السياحة فرصاً واعدة للأعمال التجارية والخدمات لذوي رأس المال المنخفض وذلك لاعتماد أكثر نشاطاتها على الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم .
- يقلص توفر السياحة الداخلية للمواطنين من تسرب النقد الوطني للخارج، ومشكلات السفر للخارج، وبخاصة للشباب.
- تحافظ السياحة على التراث الثقافي والطبيعي في المملكة كونهما من المقومات السياحية التي ينبغي حمايتها ومراعاة استدامتها للأجيال المقبلة .
- يساعد نمو السياحة الداخلية في زيادة وعي المواطنين وتعريفهم ببلدهم بشكل أفضل مما يحقق الانتماء الوطني، ودعم بناء الأمة .
- يساعد نمو السياحة الدولية القادمة إلى المملكة في تحسين صورتها في المجتمع الدولي، وتكوين صورة ذهنية مميزة عن المملكة وشعبها .
- يوجد بين السياحة الداخلية وتوفير وسائل الراحة والترفيه ترابط وثيق، وهذا يسهم في تحسين مستوى حياة المواطنين، وتقديم خدمات مميزة للسياح والمقيمين في المنطقة على حد سواء .

<<آثار التنمية السياحية>>

الآثار الاقتصادية:

- تتوافق تنمية السياحة الوطنية مع متطلبات خطط التنمية المختلفة التي تؤكد على تقوية الجهود من أجل السعودية ، وتوفير المزيد من الفرص الوظيفية، وتنويع القاعدة الإنتاجية والمصادر الاقتصادية،
- تحقيق تنمية إقليمية متوازنة ، وتستطيع السياحة المساهمة بشكل كبير في الوصول إلى هذه الأهداف الاقتصادية الكبيرة .
- بناء على مسار النمو المتوقع، سيصل حجم الإنفاق السياحي المباشر في نهاية الإستراتيجية العامة للعشرين عاماً المقبلة إلى ١٠,٣ بليون ريال، كما ستوفر حوالي ١,٥ مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة .

الآثار البيئية:

- تعد العلاقة بين السياحة والبيئة علاقة تكاملية ، فالبيئة في ذاتها منتج سياحي، ولذا فإن من مصلحة صناعة السياحة حماية البيئة الطبيعية والثقافية والمحافظة عليها .
- تبدو إمكانية حدوث آثار بيئية سلبية للسياحة المستقبلية المتوقعة منخفضة ، غير أنها قد تكون مهمة على النطاق المحلي خلال مواسم الذروة، وخصوصاً في المنتجعات الجبلية والمناطق الصحراوية والساحلية ، وسيتم التعامل مع هذه الآثار بغية تجنبها أو السيطرة عليها بشكل مناسب بواسطة خطط توعية مناسبة، وإيجاد أنظمة ومعايير صارمة ، وستتطلب عملية الموافقة على التخطيط للمنشآت السياحية إخضاع العديد من المشاريع السياحية الكبيرة لبرامج تقييم الآثار البيئية، بالإضافة إلى دراسة الجدوى المالية والاقتصادية .

الآثار الاجتماعية والثقافية :

- تؤثر السياحة في البيئة الاجتماعية والثقافية وتتأثر بها ، وعلى الرغم من وجود بعض المخاوف من أن تنمية السياحة في المملكة من الممكن أن تؤدي إلى ظهور بعض التغيرات الاجتماعية غير المرغوبة، إلا أن التقييم الذي أجرته الحكومة بهذا الصدد يشير إلى أنه من غير المرجح أن يكون للسياحة في المملكة أي آثار اجتماعية أو ثقافية سلبية ، وذلك نظراً لأن النمو الرئيس المتوقع سيكون ناتجاً عن سوقين أساسيين هما سوق ما بعد العمرة للمسلمين القادمين إلى المملكة للأغراض الدينية والذين يحترمون أحكام الشريعة الإسلامية، بينما يتمثل السوق الثاني في المواطنين والمقيمين الذين يعملون ويعيشون في المملكة، وهم يحترمون عقيدتها، ويراعون تقاليدها .

<<مفهوم الجودة في قطاع السياحة>>

تعرف منظمة السياحة العالمية الجودة السياحية بأنها "نتيجة لعملية تتضمن تلبية جميع احتياجات المستهلك ومتطلباته وتوقعاته المشروعة من المنتجات والخدمات بسعر مقبول ، بحيث تكون مطابقة مع الشروط التعاقدية المتفق عليها ومحددات الجودة المشمولة بذلك ، مثل السلامة والأمن والصحة والنظافة العامتين ، وسهولة الوصول ، والشفافية ، والأصالة ، وتجانس النشاط السياحي المعني مع بيئته البشرية والطبيعية" (٥).

إن العوامل الأساسية المحددة للجودة في السياحة تشير إلى ضرورة وجود معايير مشتركة ونهائية تكون حيوية للمستهلك دون النظر لفئة أو نوع المنتج أو المؤسسة أو الخدمة. ومن شأن هذه المعايير أن تؤمن الحد الأدنى من الحماية للمستهلك بحيث يكون مستحيلاً تحقيق الجودة إلا في ظلها. وتشمل هذه المعايير ما يلي :

الأمن والسلامة :

يجب ألا يشكل الناتج السياحي ، أو الخدمة السياحية خطراً على الحياة، أو يتسبب بضرر على الصحة أو على أي من الأمور الضرورية لسلامة المستهلك وذلك في جميع الأنشطة السياحية بما في ذلك "سياحة المغامرات". إن معايير الأمن والسلامة تحدد عادة بموجب أنظمة وقوانين (مثل قوانين الحماية من الحريق) وتلك يجب اعتبارها معايير للجودة بحد ذاتها .

الصحة العامة :

يجب على جميع أماكن الإيواء والطعام والشراب أن تحافظ على النظافة والسلامة ، ويجب ألا يقتصر تطبيق معايير سلامة الأغذية (التي غالباً ما تحدد أيضاً بموجب أنظمة وقوانين) على المؤسسات السياحية الكبيرة بل يجب أن يشمل جميع أنواع مواقع بيع الأغذية ، من محلات بيع الأغذية الصغيرة في الشوارع إلى المطاعم ذات المستويات العالية حتى الخدمات المقدمة في الطائرات .

سهولة الوصول :

وتعني إزالة جميع الحواجز الطبيعية والاتصالية والخدمية دون تحيز وإتاحة استخدام تلك المنتجات والخدمات من قبل الجميع ، بغض النظر عن اختلافاتهم الطبيعية أو المكتسبة ، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة .

الشفافية :

الشفافية عنصر أساسي لتوفير المشروعية لتوقعات المستهلك وحماية حقوقه . وهي مرتبطة بتوفير المعلومات الصحيحة حول مواصفات المنتج، وما يشتمل عليه، وكلفته الإجمالية، وما يغطيه السعر ، وتوصيل تلك المعلومات بشكل فعال للمستهلك .

الأصالة :

الأصالة تعبر عن حضارة أو تراث معين تجعل أي منتج سياحي يختلف ويتميز عن بقية المنتجات المماثلة له في أماكن أخرى، مع ضرورة أن تستجيب الأصالة لتطلعات المستهلك. إذ أن المنتج يتناقض وينتهي عند فقدانه لأصالته وروابطه مع بيئته المحلية، فالخدمة ذات الأصالة النابعة من تقاليد الموطن نفسه تختلف فيما لو تم نقلها إلى موقع آخر. كما أن الخدمة بإمكانها أن تخلق أصالة ذات جودة خاصة بها .

التجانس :

التوافق والانسجام مع المحيط الطبيعي والإنساني يحافظ على السياحة المستدامة ، وهذا يستلزم إدارة فعّالة للمؤثرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية بغية تأسيس مؤشرات لجودة المنتجات السياحية، لذا فإن تحقيق الجودة السياحية، يستوجب أن تعمل وحدات النشاط السياحي على تحقيق الأهداف العامة للسياحة .

ثانياً: الجهود الحكومية المبذولة لدعم قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية

يحتل قطاع السياحة موقعاً متميزاً ضمن الأهداف العامة في قطاع تنمية الموارد الاقتصادية للدولة ، حيث نصت خطة التنمية التاسعة على أهمية تحقيق الأهداف العامة التالية (٧):

- تنمية صناعة سياحية تنافسية استناداً إلى معطيات ومقومات ثرية من المرافق والخدمات السياحية .
- زيادة إسهامات قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال إيجاد موارد جديدة للدخل وتوفير فرص العمل للكفاءات الوطنية.
- تنمية المواقع والمرافق السياحية والأثرية والمحافظة عليها.
- توسيع نطاق الاستثمارات العامة والخاصة والأنشطة السياحية ليشمل مختلف مناطق المملكة ليتسنى زيادة فرص العمل في المناطق.
- تنمية العمالة في مجال السياحة وتطويرها .
- تعزيز وعي المواطنين بأهمية السياحة كأداة لاستثمار الموارد الثقافية والتاريخية التراثية للدولة.
- تعزيز دور السياحة في دعم فرص التعارف بين المملكة وباقي الأمم، من خلال تبادل الزيارات والمعارف والوفود السياحية للتعرف عن قرب وعلى أسس سليمة على ثقافة المملكة وتراثها.
- المحافظة على الصناعات والحرف اليدوية التقليدية وحمايتها.
- الحفاظ على البيئة وترشيد استخدامات المياه والطاقة في المرافق السياحية.

وتستهدف خطة التنمية التاسعة تعزيز إسهام قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال توسعة التجهيزات الأساسية للقطاع وتطويرها ورفع مستوياتها، وتطوير المنتجات السياحية، إضافة إلى توفير الكفاءات البشرية التي تتطلبها الفرص الوظيفية المتوقعة أن يوفرها القطاع، فضلاً عن توفير البيئة الملائمة للقطاع الخاص لتوسيع استثماراته في هذا القطاع المهم ، وتستهدف الخطة تحقيق بعض الأهداف المحددة وهي :

- زيادة مرافق الإيواء السياحي إلى نحو ١٤١ ألف غرفة فندقية ، ونحو ٩٢,٢ ألف وحدة مفروشة .
- زيادة فرص التدريب السياحي إلى نحو ٢٠٤,٧ ألف فرصة تدريبية .
- الوصول بالفرص الوظيفية في قطاع السياحة إلى نحو ٤٦٢ ألف وظيفة .
- عرض المواقع الأثرية، والتاريخية، والمواقع المرتبطة بالموارث الشعبية، والطرق والدروب التاريخية المهمة .
- ترميم القصور والقلاع والأبراج القديمة وإحيائها وإعادة إستخدامها .
- إنشاء خمسة متاحف إقليمية جديدة في كل من (أبها ، الباحة ، تبوك ، الدمام ، حائل) .
- إنشاء خمسة متاحف متخصصة وهي (متحف الإيل ، متحف النخيل والتمور ، متحف الخيول العربية ، متحف الملابس الشعبية والحلي ، متحف الصقور) .

أ- دور الهيئة العامة للسياحة والآثار :

تبنت الهيئة العامة للسياحة والآثار العديد من المبادرات والأنشطة التي ترمي إلى رفع مستوى أداء قطاع السياحة، من أبرزها :

- استكمال الهيكل المؤسسي لقطاع السياحة.
- وضع خطط وبرامج لتنمية القوى العاملة السياحية.
- إعداد استراتيجيات على مستوى المناطق الإدارية لتنمية السياحة الوطنية.
- تنفيذ حملات للتوعية والتسويق السياحي.
- إنشاء قاعدة معلومات سياحية باستخدام تقنيات المعلومات الجغرافية .
- تأسيس برنامج متخصص للسياحة والثقافة والتراث.
- تطوير العلاقات السياحية للمملكة و تفعيل السياحة البيئية.
- تشخيص مقومات الاستثمار السياحي من خلال عدد من الدراسات و المسوحات الميدانية وحلقات النقاش .
- تحديد وتسجيل أكثر من ١٢ ألف موقع طبيعي وتاريخي وثقافي تتمتع بمقومات سياحية عالية .
- أناح مجلس إدارة الهيئة ٩٥٠ موقعاً من المواقع المشار إليها للقطاع الخاص لإقامة المشاريع السياحية عليها .
- حددت الهيئة أيضاً مواقع الجذب الطبيعية ونقاطه والمؤسسات ذات الأهمية السياحية، حيث شملت ١١ متحفاً، تبرز مختلف المظاهر والسّمات الطبيعية والتاريخية والثقافية في المملكة، منها ٤٩ متحفاً ثقافياً تراثياً، و ٣٢ متحفاً تاريخياً، و ٢٥ متحفاً علمياً، و ٤ متاحف تعليمية، ومتحف عن المعالم العسكرية .
- ترعى الهيئة مختلف الأنشطة والفعاليات الثقافية مثل مهرجان بريدة للتمور، والمسابقات الرياضية مثل رالي حائل ، والأنشطة والمناسبات الإعلامية، حيث يتم خلالها توزيع الكتيبات المصورة وأدلة السفر والسياحة وغير ذلك من كتيبات المعلومات السياحية ، ومن جانبها، تبذل الجهات المعنية جهوداً حثيثة لصيانة التراث والحفاظ عليه في جميع المناطق الحضرية والقروية، ومن ذلك على سبيل المثال ترميم أحياء جدة القديمة، والدرعية، ومشروع القرى التراثية .
- تعكف الهيئة على إعداد خطط لتطوير السياحة ومنها على سبيل المثال مشروع تطوير العقير، ووجهة الطائف الجبلية، وسوق عكاظ ، كما تخطط لتطوير وجهات سياحية في دومة الجندل، والجرة، و اليزيد، وجزر فرسان، ورأس الطرفة، والليث، إضافة إلى إنشاء متنزه صحراوي في حائل .
- خطت الهيئة خطوات متقدمة في جهودها الرامية إلى إعادة إحياء التراث الثقافي المحلي في مواقع مثل الغاط، ورجال ألمع، وذي عين، وجبة، والعلا ، علاوة على ذلك قامت الهيئة بإعداد "**إستراتيجية تنمية سوق الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض**" .

- وفي سبيل تطوير المنتجات والخدمات السياحية، أعدت الهيئة بالتعاون مع الجهات المختصة "الإستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية"، إضافة إلى خططها التنفيذية الخمسية، حيث تضمنت الإستراتيجية وخطتها التنفيذية جميع الجوانب المهنية والتنظيمية والتمويلية والتسويقية لقطاع الحرف والصناعات اليدوية، إضافة إلى تحديد أبرز المعوقات التي تواجه هذا القطاع.
- تعتمد كفاءة أداء قطاع السياحة والآثار في المملكة على تكامل المبادرات الحكومية والخاصة، حيث تتولى الهيئة العامة للسياحة والآثار تعبئة جهود جميع الجهات الحكومية المعنية لتوفير التجهيزات الأساسية والخدمات العامة الضرورية لتنمية السياحة، وفي المقابل يتولى القطاع الخاص تقديم الخدمات السياحية، مثل مرافق الإيواء والمطاعم والمقاهي والمتنزهات، وشركات تأجير السيارات، ومراكز التسوق، والفعاليات الثقافية والرياضية ونحوها، ولدعم جهود تطوير هذا القطاع، أنشأت الهيئة إدارات سياحية في مختلف مناطق المملكة، لتتولى متابعة تنفيذ مشروع تنمية السياحة الوطنية، إضافة إلى تسهيل إقامة المشروعات السياحية ودعمها.
- قامت الهيئة بتطبيق معايير الجودة في مجال الخدمات، حيث حصلت عام ٢٠٠٩ على شهادة التميز ISO في إدارتها للخدمات السياحية.

وقد شهدت خطة التنمية الثامنة صدور بعض القرارات التنظيمية المهمة، وفي مقدمتها:

- قرار مجلس الوزراء رقم ٧٨ لعام ٢٠٠٨ الخاص بتعديل اسم الهيئة من الهيئة العليا للسياحة إلى الهيئة العامة للسياحة والآثار.
- صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٦٦ عام ٢٠٠٩ القاضي بتولي الهيئة وضع آليات للتصرف في مواقع التراث العمراني وفقاً لضوابط حددها القرار.
- صدر أيضاً قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٩ عام ٢٠٠٩ الذي قضى بتطوير آليات التمويل الحكومي وقنواته لدعم جهود تنمية السياحة الداخلية، مع وضع الصيغ الملائمة لمشاركة صناديق الإقراض الحكومية في تمويل مشاريع السياحة الداخلية، إضافة إلى إجراءات تحفيزية أخرى.

إعطاء المناطق الدور الأساسي في تنمية السياحة والآثار والمتاحف:

تم تأسيس اثني عشر مجلساً للتنمية السياحية في المناطق، وخمسة عشر جهازاً متخصصاً للتنمية السياحية، و(٤٠) مكتباً للآثار في المناطق والمحافظات يتم حالياً تطوير أدائها. كما شكّلت مجالس التنمية السياحية بالمناطق عدداً من لجان التنمية السياحية في المحافظات ذات المقومات

السياحية، وتشرف هذه اللجان على تنفيذ مشاريع التنمية السياحية بالمحافظات، وتسهم الهيئة في تقديم الدعم الفني والمالي لها.

تطوير محفزات الاستثمار السياحي :

- تعمل الهيئة على تحفيز المزيد من الاستثمارات في المواقع السياحية من خلال تهيئتها لزيادة التدفقات السياحية وزيادة جاذبيتها للاستثمار، وفي هذا الإطار صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢٠٩) الخاص بدعم أنشطة الهيئة وتوفير الموارد المالية اللازمة لتنمية السياحة في المملكة، والذي يمثل دافعاً مهماً لتحفيز الاستثمار السياحي .
- تأسيس (١٥) مركزاً لخدمة الاستثمار السياحي في جميع مناطق المملكة، لتقديم الدعم للمستثمرين من المواطنين، وتطوير محفزات الاستثمار .
- الاهتمام بتنوع المواقع السياحية كالفنادق التراثية، والنزل البيئية والاستراحات الريفية، والمنشآت التي تعمل بنظام المشاركة بالوقت، والمدن الترفيهية، ومراكز الغوص، وتنظيم الرحلات والفعاليات والمهرجانات السياحية، بالإضافة إلى الاستثمار في مجالات الحرف والصناعات التقليدية، والنقل السياحي، وخدمات الإدلاء السياحية.
- البدء في إصدار الرخص والموافقات التشغيلية للأنشطة والمهن السياحية، ومرافق الإيواء، ووكالات السفر والسياحة، والمتاحف الخاصة.

التوسع في إنشاء مراكز للمعلومات السياحية :

تم تشغيل (٢٠) مركزاً للمعلومات السياحية في عدد من المطارات ومراكز التسوق الكبرى، و(٨٠) جهازاً إلكترونياً للمعلومات السياحية. ومركزاً للاتصال السياحي، وذلك ضمن خطة الهيئة في التسويق والترويج السياحي. وتم تركيب (٩٥) لوحة من لوحات الطرق الإرشادية الخاصة بالمواقع والوجهات السياحية، وتوزيع مليوني نسخة من الخرائط والأدلة السياحية. كما تعد الهيئة خطة إعلامية شاملة لتطوير المنظور الإعلامي للآثار والمتاحف بهدف إحداث نقلة توعوية وطنية للتعامل مع الآثار الوطنية والتراث الوطني.

التأكيد على جودة الخدمات السياحية :

- إطلاق التصنيف الجديد للفنادق على أساس نظام النجوم الدولي، وبما يتناسب مع المتطلبات المحلية لهذا القطاع ، وكذلك تصنيف الوحدات السكنية المفروشة بالدرجات، وبشكل يراعي النظرة المتوازنة بين المستثمر والمستهلك ويحقق متطلبات كل منهما دون الإضرار بالآخر .
- ونظراً للجهود الحكومية في تشجيع قطاع السياحة فقد تم ترشيح المملكة من قبل منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية لتكون مركزاً إقليمياً لبناء القدرات في مجال الإحصاءات السياحية وحساب السياحة الفرعي لمنطقة الشرق الأوسط، تقديراً للمستوى المتقدم الذي حققته المملكة في هذا المجال. كما حصلت الهيئة من المنظمة على جائزة ”يوليسيس“ الدولية في مجال الإبداع السياحي في المؤسسات الحكومية.

٢- الجهود التي تبذلها أجهزة الدولة والقطاعات الأخرى لتوطين الوظائف في القطاع السياحي :

نظراً لأهمية إعداد وتأهيل قوى العمل الوطنية للمساهمة في إنجاح خطط التنمية السياحية فقد قامت الهيئة العامة للسياحة والآثار بإطلاق المشروع الوطني لتنمية الموارد البشرية السياحية (تكامل)، بهدف توفير متطلبات العملية التعليمية والتدريبية للكوادر البشرية السياحية وفق أحدث النظم وأجود المعايير المهنية العالمية. **ويندرج تحت هذا المشروع عدد من البرامج من أهمها (٧)** :

برنامج توطين مهن القطاع السياحي :

يستهدف هذا البرنامج توطين المهن السياحية في قطاعات السفر والسياحة، والإيواء السياحي، والجذب السياحي (الترفيه)، والآثار والمتاحف، إلى جانب قطاع الحرف والصناعات التقليدية.

برنامج التعاون مع جهات التعليم والتدريب السياحي الحكومية والأهلية:

يعنى هذا البرنامج بتفعيل مفهوم الشراكة، من خلال التعاون، وتنسيق وتوحيد الجهود مع الجامعات والكليات وجهات التعليم والتدريب الحكومية والأهلية، لإيجاد تصور موحد ومنهجية علمية متكاملة في مجال التأهيل والتدريب السياحي. وكذلك السعي إلى تحفيز ومساعدة الجهات التعليمية والتدريبية في القطاعين العام والأهلي على إنشاء أو تطوير منشآت تعليمية وتدريبية متخصصة في السياحة. كما يعنى هذا البرنامج بالتنسيق والعمل مع وزارة التعليم العالي على إتبعات عدد من المواطنين من خلال تخصيص الوزارة لمقاعد محددة للإتبعات في التخصصات السياحية ، وذلك لرفد القطاعات السياحية التشغيلية والتعليمية والتدريبية بالخبرات الوطنية المؤهلة على أعلى المستويات.

وفي هذا الصدد ساهمت الهيئة في دعم إنشاء كلية السياحة والآثار في جامعة الملك سعود بالرياض، ومعهد التدريب السياحي في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وكلية السياحة والإدارة في

جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وافتتاح قسم للسياحة والآثار بجامعة حائل، وإنشاء ثلاث كليات سياحية بالتعاون مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في كل من الرياض والهفوف والطائف، ويجري العمل حالياً لافتتاح قسم للسياحة والآثار بجامعة طيبة بالمدينة المنورة، هذا إلى جانب دعم إنشاء وتطوير عدد من المعاهد والمراكز السياحية في القطاع الخاص.

برنامج التوعية المهنية :

يُعنى هذا البرنامج بتوعية المجتمع بكافة شرائحه لتشجيع المواطنين في سن العمل على الالتحاق بوظائف القطاعات السياحية، وذلك من خلال تنفيذ حملات توعية مكثفة على مختلف المستويات ومن خلال وسائل وأساليب متعددة لإبراز المزايا والفوائد العديدة التي يوفرها القطاع وتقديم المواطنين المؤهلين إلى أرباب العمل، وإبراز مهاراتهم وقدراتهم على تحمل مسؤولية العمل في القطاعات السياحية بكل براعة وإتقان.

كما يقوم البرنامج بتوعية من هم في سن العمل حيث يُعنى بتوجيه الشباب نحو اختيار التخصصات السياحية والعمل في القطاع السياحي مثل طلاب الجامعات وخريجي المراحل الثانوية، الداخلين حديثاً للعمل في القطاع السياحي، وكذلك المؤثرين على توجيه الشباب نحو اختيار القطاع الوظيفي مثل الوالدين والمعلمين وأساتذة الجامعات.

برنامج تشجيع الاستثمار في تنمية الموارد البشرية السياحية :

يهدف هذا البرنامج إلى تحفيز وتشجيع المستثمرين المحليين وغير المحليين على الاستثمار في مجال تنمية الموارد البشرية السياحية وتطوير الكفاءات المهنية، بالإضافة إلى تصميم وتنفيذ بعض البرامج التدريبية في إدارة المشاريع الصغيرة والناشئة، وإنشاء الحاضنات السياحية لمساعدة صغار المستثمرين على إدارة أعمالهم، وتقديم المشورة لهم، ومد جسور العلاقة والشراكة مع الجهات التعليمية والتدريبية الحكومية والخاصة.

ويسهم البرنامج في تقديم العديد من الدورات التدريبية المخصصة لتأهيل الحرفيين والحرفيات على الصناعات اليدوية والحرف التقليدية التي اشتهرت بها مناطق المملكة. ومن ثم الاستفادة من الحاضنات السياحية لإيجاد منافذ تسويقية لتلك المنتجات كمنتجات سياحية تعكس جزءاً من تاريخ البلاد.

ثالثاً : تطور الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي في المملكة

القيمة المضافة السياحية^(٨) :

- تبلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة (بالأسعار الجارية) في المملكة نحو ٥٠,٢ مليار ريال وذلك خلال عام ٢٠٠٩ وبمعدل نمو بلغ ٦,٨٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨ .
- يساهم قطاع السياحة بنحو ٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي السعودي ونحو ٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وذلك خلال عام ٢٠٠٩ .

جدول رقم (١) : مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي السعودي

إسهام السياحة في الناتج غير النفطي (%)	إسهام السياحة في الناتج الإجمالي (%)	الناتج المحلي غير النفطي (مليار ريال)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال)	الناتج المحلي السياحي (مليار ريال)	العام
٦,٨	٢,٦	٦٩٠	١٧٨٦,١	٤٧	٢٠٠٨
٦,٩	٣,٦	٧٢٥,١	١٤٠٩,١	٥٠,٢	٢٠٠٩

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي السادس والأربعون ، ٢٠١٠ م .

الإيرادات السياحية^(٩) :

- تقدر قيمة الإيرادات السياحية ٤٠ بليون ريال خلال عام ٢٠٠٨ م وتقدر خلال عام ٢٠١٠م بنحو ٦٦ مليار ريال بنسبة نمو ٤,٧٪ عن عام ٢٠٠٩ م .
- وتشير التقديرات إلى ارتفاع إيرادات النقل لتصل إلى ٣٠ مليار ريال عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٨٪ عن عام ٢٠٠٩ ، في حين زادت إيرادات المطاعم والمقاهي وفقاً للتقديرات الأولية إلى ٣٦ مليار ريال عام ٢٠١٠ بنسبة نمو مقدارها ٩٪ عن عام ٢٠٠٩ م .
- من المتوقع وصول الإيرادات السياحية الكلية بالمملكة إلى ١١٨ مليار ريال في العام ٢٠١٥م و٢٣٢ مليار ريال في العام ٢٠٢٠ م .

الإنفاق السياحي :

- تبلغ قيمة الإنفاق السياحي الداخلي خلال عام ٢٠٠٩ نحو ٦٥,٤ مليار ريال وبمعدل إنخفاض بلغ نحو ١٢٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨ .

جدول رقم (٢) : الإنفاق السياحي في المملكة (القيمة : مليار ريال)

نوع الإنفاق	٢٠٠٨	٢٠٠٩	معدل التغير (%)
الإنفاق الناتج عن السياحة المحلية	٣٧,٦	٣٥,٣	-٦,١٪
الإنفاق الناتج عن السياحة الوافدة	٣٦,٥	٣٠,١	-١٧,٥٪
الإنفاق الناتج عن السياحة المغادرة	١٩,٧	٢٥,٣	٢٨,٤٪
إجمالي إنفاق السياحة الداخلية (المحلية + الوافدة)	٧٤,١	٦٥,٤	-١١,٧٪
إجمالي إنفاق السياحة الوطنية (المحلية + المغادرة)	٥٧,٣	٦٠,٦	٥,٨٪

المصدر : مركز ماس ، الهيئة العامة للسياحة والآثار .

- بالنظر إلى قيمة الإنفاق الناتج عن السياحة المحلية والبالغ خلال عام ٢٠٠٩ نحو ٣٥,٣ مليار ريال ، يتضح أن نسبة ٥٨٪ منها نتج عن السياحة المحلية بغرض قضاء العطلات وأوقات الفراغ تليها السياحة بغرض زيارة الأقارب والأصدقاء مشكلة نسبة ٢٤٪ من الإنفاق السياحي المحلي .

المتحصلات السياحية :

- تبلغ قيمة المتحصلات السياحية في المملكة خلال عام ٢٠٠٨ نحو ٩,٧ مليار دولار وبمعدل نمو بلغ نحو ٨٦٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧ ، وبمقارنة الوضع في المملكة مع نظيره في بعض دول الشرق الأوسط خلال عام ٢٠٠٨ يتضح أن متحصلات المملكة تحتل المركز الثاني بعد مصر ، كما أنها تشكل نسبة ٢١٪ من إجمالي متحصلات دول الشرق الأوسط^(١٠).

الاستثمارات في قطاع السياحة^(١١) :

- تبلغ إجمالي الاستثمارات في قطاع السياحة خلال عام ٢٠٠٨ نحو ١٦ مليار ريال.

عدد الشركات العاملة في مجال السياحة :

يقدر مركز المعلومات والأبحاث السياحية «ماس» عدد الشركات العاملة في قطاع السفر والسياحة في السعودية بنحو ٤٠٦٣ شركة منها ١٠٠٣ وكالات سفر وسياحة ومشغل للحج والعمرة (١٣).

التمويل الموجه نحو القطاع السياحي:

تساهم الدولة من خلال وزارة المالية مباشرة في توفير التمويل الميسر للمشروعات السياحية ، حيث يصل نصيب الفنادق و المنتجعات و السياحة نحو ٣٠٪ من إجمالي التمويل المقدم وذلك خلال عام ٢٠٠٨ (١٣) ، وبالنظر الى نشاط برنامج القروض المحلية يتضح أن قطاع السياحة (الفنادق والمنتجعات السياحية) قد حصلت على قروض بقيمة بلغت خلال عام ٢٠٠٩ نحو ٢٣٥٨ مليون ريال وبنسبة بلغت نحو ٤٢٪ من إجمالي القروض المعتمدة (١٤) .

دور السياحة في توظيف الوظائف :

يساهم قطاع السياحة في خلق نحو ٤٩٣ ألف فرصة عمل مباشرة ، ونحو ٦٦٨,٤ ألف فرصة عمل غير مباشرة ، وذلك خلال عام ٢٠٠٩ .

جدول رقم (٣) : توزيع الوظائف المباشرة في قطاع السياحة (بالعامل)

القطاع الفرعي	٢٠٠٨	٢٠٠٩	الأهمية النسبية (%) (٢٠٠٩)
المطاعم والمقاهي	٢٣١٩٨٧	٢٣٧٩٨٢	٤٨٪
خدمات نقل المسافرين	١٠٠٠٩	١٠٣٤٣١	٢١٪
الفنادق والمنتجعات	٤٦٣٦٢	٤٧٥٩٦	١٠٪
وظائف غير مدفوعة الأجر	٣٤٥٨٣	٣٥٥٠٧	٧٪
الخدمات الترفيهية	٣٤٤٧١	٣٥٢٤٠	٧٪
الشقق المفروشة	٢٣٧٣٧	٢٤٢٥٦	٥٪
وكالات السفر والسياحة	٨٦٨٩	٩١٥٣	٢٪
إجمالي	٤٨٠٣٣٨	٤٩٣١٦٥	١٠٠٪
نسبة السعودية (%)	٢٤,٤٪	٢٥,٧٪	

المصدر : مركز ماس ، الهيئة العامة للسياحة والآثار .

ملحوظة : الترتيب حسب الأهمية النسبية .

- يساهم قطاع المطاعم والمقاهي بالنسبة الأكبر في التوظيف في القطاع السياحي حيث يساهم في خلق نسبة ٤٨٪ من إجمالي الوظائف المباشرة في قطاع السياحة في المملكة وذلك خلال عام ٢٠٠٩ .

- يلاحظ ارتفاع نسبة السعودة من ٢٤,٤٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٢٥,٧٪ عام ٢٠٠٩ وهو ما يدل على تزايد أهمية قطاع السياحة بالنسبة لتوظيف العمالة السعودية .

- من المقدر أن قطاع السياحة قام بتوفير نحو ١١٧٥ ألف فرصة عمل خلال عام ٢٠١٠ منها ٤٧٠ ألف فرصة مباشرة ونحو ٧٠٥ آلاف فرصة عمل غير مباشرة ، ومن المتوقع أن تزايد فرص العمل التي يخلقها قطاع السياحة لتصل خلال عام ٢٠٢٠ نحو ٢١٩٥ ألف فرصة عمل منها ٨٧٨ ألف فرصة عمل مباشرة ونحو ١٣١٧ ألف فرصة عمل غير مباشرة .

ميزان المعاملات السياحية :

- بالنظر إلى ميزان المدفوعات السعودي بند السفر ، يتضح وجود عجز في ميزان السفر خلال عام ٢٠٠٩ وذلك بنحو ٤٨,٢ مليار ريال بمعدل ارتفاع في العجز بلغ ٣٩٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨ ، وقد نتج هذا العجز عن ارتفاع قيمة المدفوعات (مدين) عن قيمة المتحصلات (دائن) بشكل كبير .

جدول رقم (٤) : ميزان المعاملات السياحية (القيمة : مليون ريال)

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
ميزان السفر	٣٠٧٤٦-	٥٣٢١٢-	٣٤٥٧١-	٤٨١٨٨-
دائن	١٧٨٥٨	٢٢٣٨٠	٢٢١٦١	٢٢٣٦٤
مدين	٤٨٦٠٥	٧٥٥٩٢	٥٦٧٣٢	٧٠٥٥٢

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي .

تطور الحركة السياحية في المملكة :

- شهدت المملكة نمواً في حركة الرحلات السياحية المحلية حيث بلغ معدل النمو بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ نحو ١١٪ ، وفي نفس الوقت تراجعت حركة الرحلات السياحية الوافدة بنحو ٢٥٪ ، **ومن أسباب انخفاض الرحلات السياحية الوافدة خلال عام ٢٠٠٩ شمول بيانات عام ٢٠٠٨ بيانات موسمي حج ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ الأمر الذي رفع عدد الرحلات خلال عام ٢٠٠٨ ، بالإضافة إلى عدة أسباب من أهمها الخوف من مرض أنفلونزا الخنازير والأزمة المالية العالمية التي ظهر تأثيرها بشدة خلال عام ٢٠٠٩ .**

جدول رقم (0) : تطور الحركة السياحية في المملكة

السياحة المحلية		السياحة المغادرة		السياحة الوافدة		البيان
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٣٣٥٢٦	٣٠٠٤٩	٦٤٦٧	٤٧٠٠	١٣٣١٨	١٧٧١٧	إجمالي عدد الزوار (ألف)
(%١٢)		(%٣٧)		(%٢٥-)		
٣٢٠١٤	٢٨٧٧٠	٦٠٣٢	٤٠٨٧	١٠٨٩٦	١٤٧٥٧	عدد الرحلات السياحية
(%١١)		(%٤٨)		(%٢٦-)		

المصدر : الهيئة العامة للسياحة والآثار ، أهم المؤشرات السياحية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٠٤).

() : معدل التغير .

رابعاً : المقومات السياحية المتوفرة بالمنطقة الشرقية

مقومات طبيعية :

- توفر العديد من المتنزهات، والمحميات الطبيعية مثل محمية الجبيل للحياة البرية والبحرية ، والمناطق ذات الجمال الطبيعي مثل الربع الخالي والجزر الساحلية والشعاب المرجانية ، والكهوف مثل التي في جبل القارة في الأحساء ، والعديد من الشواطئ مثل شاطئ نصف القمر ، والواحات التي تتضمن أكبر مزارع النخيل في المملكة والواقعة في الأحساء والقطيف .
- توفر الشواطئ البكر على طول الشريط الساحلي الممتد لنحو (٦٠٠) كم ، من الحدود الكويتية إلى حدود دولة قطر ، ومنها إلى حدود دولة الإمارات العربية المتحدة .
- طرق الحج والتجارة القديمة ، والمتاحف ، والمعارض ، والمهرجانات. كما يعتبر متحف أرامكو السعودية مركز جذب سياحي متميز في المنطقة الشرقية ،

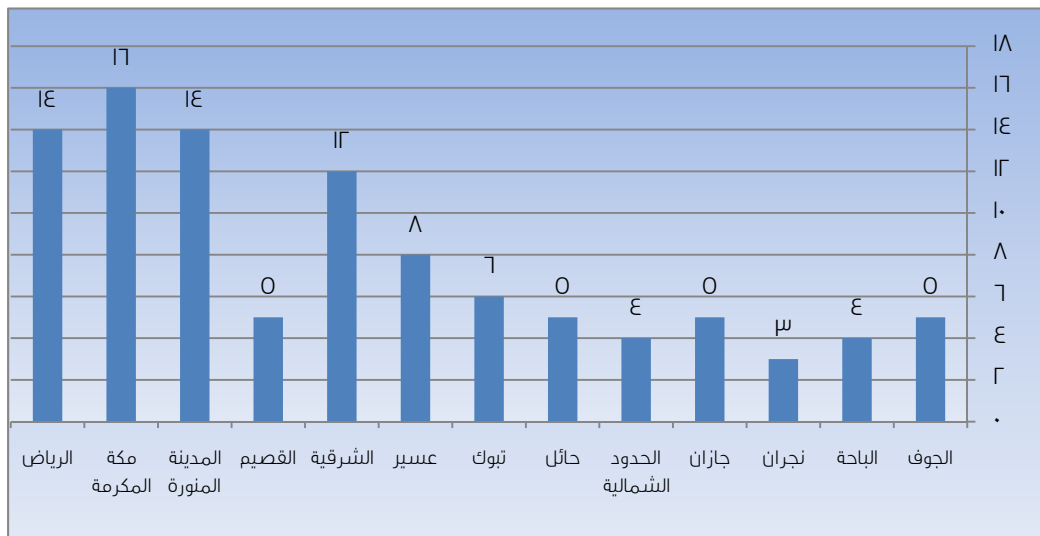
مقومات ثقافية :

- يبلغ عدد مواقع التراث الثقافي في المنطقة الشرقية ٦٩٥ موقعاً وبما يشكل نسبة ٩,١% من إجمالي مواقع التراث الثقافي في المملكة والبالغة ٧٦٢٤ موقعاً.
- يوجد بالمنطقة الشرقية مواقع أثرية تعود لما قبل التاريخ من أبنية حجرية، ونقوش ورسومات صخرية ، ومباني تراث معماري مرممة مثل القصور والحصون التي تعود إلى عصور مختلفة مثل حصن تاروت وقصر إبراهيم في منطقة الهفوف والعقير .

الفنون و الحرف والصناعات اليدوية :

- مثل صناعة الفخار والنسيج والسجاد ونسج السلال والحدادة وصياغة الذهب والفضة والأعمال الخشبية وشباك صيد الأسماك وبناء القوارب واستخراج اللؤلؤ .

شكل رقم (١) : التوزيع النسبي للحرفيين بين مناطق المملكة خلال عام ٢٠٠٨ (%)



المصدر : الهيئة العامة للسياحة والآثار .

تنوع عناصر الجذب السياحي :

- تتمتع المنطقة الشرقية بالعديد من عناصر الجذب السياحي من عناصر سياحة الشواطئ الساحلية والرياضات المائية والشاطئية والتسلية والترفيه بالمدن والأسواق وعلى مناطق الكورنيش والأنشطة الرياضية المتعددة (الجري - المشي) ثم سياحة التسوق والمهرجانات إلى السياحة الصحراوية، والأنشطة البرية من تخيم ورياضة المسابقات الصحراوية إلى السياحة العلاجية والعيون الكبرى بواحة الإحساء والنزل البيئي الزراعي إلى سياحة الآثار والمناطق التاريخية حيث يوجد بالمنطقة ٦٤ موقع اعتبرت الهيئة العامة للسياحة من مناطق التنمية السياحية القابلة للتطوير (قصر صاهود - جبال الأربع - جبل قارة - عين أم سبعة - وغيرها).

قرب المنطقة الشرقية من الرياض ودول مجلس التعاون الخليجي :

- يعد اتساع حجم السوق، وارتفاع القوة الشرائية للمواطنين، وارتفاع معدلات استهلاكهم، من المؤشرات الإيجابية لوجود مناخ ملائم للاستثمار السياحي في المنطقة والمملكة بشكل عام، ولا تتصف السوق السعودية فقط باتساعها، وإنما تتسم أيضاً بقابليتها للنمو نتيجة للزيادة السكانية السريع الذي يؤدي لاتساع السوق وإلى تزايد الطلب على المنتجات المحلية والمستوردة والتي تعتبر محفزاً للاستثمار، واستقرار أسعار الصرف في المملكة، وعدم وجود أية قيود على صرف وتحويل وتبادل العملات الأجنبية.

- من المحتم أن يتزايد اتساع السوق السعودي في إطار مجلس التعاون الخليجي ، ونتيجة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٥م، وقد أظهرت نتائج المسوحات الميدانية التي قامت بها الهيئة العامة للسياحة والآثار ضخامة حجم سوق السياحة المحلية والخارجية في المنطقة، مما يعد عاملاً مهماً في تخصيص الاستثمارات السياحية بها.

نقطة جذب للسياحة الموسمية (العطل والإجازات) :

- المنطقة الشرقية وما تتميز به من عناصر جذب سياحية مختلفة تلبي احتياجات الفئات الأسرية المختلفة (عائلية - شبابية - تسوقيه - نسائية - كبار سن) تعتبر نقطة جذب سياحي مهم سواء كانت سياحة داخلية لسكان المنطقة والمنطقة الوسطى خاصة من الرياض والقصيم أو سياحة خارجية مع دول الخليج العربي (قطر - الكويت - البحرين - عمان - الإمارات) .

التطور السريع للمشاريع السياحية :

- تشهد المنطقة الشرقية اهتماماً بالمشاريع السياحية بدأ ببداية العقد الماضي باهتمام الهيئة العامة للسياحة بوضع اللمسات الأولى للتخطيط السياحي بالمنطقة وكان باكورة هذا التخطيط دراسة تهيئة منطقة وميناء العقير ليكون وجهة سياحية متميزة مع توفير المناخ الاستثماري للعقير لتكون وجهة سياحية تبعثها خطوات كثيرة ومتميزة من الهيئة بالاهتمام ببعض المناطق ذات الجذب السياحي بالمنطقة مثل شاطئ نصف القمر والسياحة العلاجية والبيئية بالإحساء، وتهيئة بعض الجزر الساحلية مثل جزيرة جنة والتي أصبحت من أجمل مناطق الغوص والتمتع بالشواطئ.

توفر مستوى جيد من البنية الأساسية بشكل عام :

- تمتلك المنطقة بنية تحتية متطورة تتمثل في شبكات الطرق والجسور والموانئ والمطارات والاتصالات وتعد شبكات الهاتف والنقل والكهرباء والمياه من أفضل الشبكات في المملكة، وتلبي البنية الصناعية في منطقة الجبيل احتياجات المنطقة من العديد من المواد الأولية .
- يوجد في المنطقة الشرقية العديد من الفنادق والشقق المفروشة ، إضافة إلى مرافق الاجتماعات والمعارض الصغيرة والمراكز التجارية ، وتتوافر كذلك وكالات السفر.
- تصنف الدمام كثاني مدينة بعد جدة من حيث كونها وجهة سياحية تدمج كل من السياحة بغرض الترفية، وزيارة الأصدقاء والأقارب، والقيام بالأعمال التجارية.
- تتحصل المنطقة الشرقية على نصيب أعلى من المتوسط من الزيارات بغرض الترفيه، أو زيارة الأصدقاء والأقارب، ونصيب متوسط من الزيارات لغرض الأعمال التجارية.
- حددت خطة السياحة الوطنية ستة مواقع للتنمية السياحية في المنطقة وصنفت بحيث تعتبر الدمام والخبر منطقتا تنمية سياحية قائمة ، والجبيل والإحساء منطقتا تنمية سياحية ناشئة ، والعقير والربع الخالي منطقتا تنمية سياحية جديدة ، وقد جمعت منطقتا التنمية السياحية القائمتان (الدمام والخبر) في منطقة تنمية سياحية واحدة تحت مسمى حاضرة الدمام ، وتمتد حدودها لتشمل القطيف وجزيرة تاروت ، كذلك جرى تحديد منطقة الربع الخالي ومناطق تنمية سياحية محتملة أخرى تشمل الخفجي وحفر الباطن والنعيرية كمناطق تنمية سياحية على المدى البعيد .

تفرد المدن الرئيسية بسمات سياحية جذابة :

- **حاضرة الدمام** : العاصمة الإقليمية للمنطقة ومركز صناعة البترول وتمتاز الحاضرة بتطور البنية التحتية والطرق الجيدة، وبوجود متنزهات وشواطئ ذات جودة عالية.
- **الجبيل** : تتميز ببيئتها الحضرية الممتازة والعناية بتصميم المساحات التي وضعت معايير تطويرها الهيئة الملكية للجبيل وينبع، وكذلك وجود بيئة بحرية عالية الجودة، تشمل الشواطئ، والجزر خصوصاً جزيرة جنة، وبحيرات المد.
- **واحة الأحساء** : من المناطق القديمة في جزيرة العرب والتي كانت موطناً للعديد من الحضارات السابقة مثل الفينيقيين و السومريين و الكلدانيين و الحرهائيين الذين عرفوا بتجارهم الواسعة ، وتمتلك الأحساء مجموعة غنية من المواقع الطبيعية و يوجد بها العديد من المرافق السياحية القابلة للتنمية وأهمها منتزه الأحساء الوطني والذي يبلغ مساحته أكثر من 0٠ كيلو متر مربع، ويضم ما يزيد عن ٨ ملايين شجرة ، وفيها شواطئ العقير الذي يمتد على ساحل الخليج العربي فضلاً عن العديد من المسطحات المائية والعيون الجارية والأسواق الشعبية والمواقع الأثرية والحرف الشعبية التي تنتج المشالح (البشوت) ، وتضم الأحساء أكبر واحة في الجزيرة العربية حيث تطورت وازدهرت مدينتا الهفوف والمبرز ضمن حدودها وتنتج أفخر أنواع التمور في المملكة والتي منها تمر الخلاص والشيشي والرزيز وغيرها إضافة إلى الأرز الحساوي. وهناك فرص سياحية كبيرة بالأحساء لتعدد الأنشطة السياحية التي تقوم على تنمية المناطق التاريخية، ومزارع النخيل في الواحات.

- **العقير** : أول ميناء تجاري للمملكة على الخليج العربي، وقد رمت المنطقة التاريخية فيه بشكل جيد، وتتضمن العقير شواطئ طويلة وواسعة، ولكنها تفتقر إلى الإدارة والصيانة. وهناك مشروع لإنشاء طريق من الإحساء إلى العقير، ويتوقع الانتهاء منه قريباً.

توفر العديد من خدمات الإيواء و المقومات السياحية الرئيسية :

الفنادق السياحية :

- يبلغ عدد فنادق المنطقة الشرقية ٦٢ فندقاً ، وبما يشكل نسبة ٠,٤% من إجمالي فنادق المملكة البالغة ١٤٠ فندقاً ، وبذلك تحتل المركز الرابع على مستوى المملكة فيما يخص عدد الفنادق .

- يوجد بالمنطقة الشرقية ٣ فنادق درجة ممتازة ، و فندق واحد درجة أولى ، و ١٤ فندق درجة ثانية، و ١٣ فندق درجة ثالثة، و ٣١ فندق غير مصنف .

جدول رقم (٦) : توزيع غرف الفنادق في المنطقة الشرقية خلال عام ٢٠٠٩

نوع الفندق	إجمالي المملكة	إجمالي المنطقة الشرقية	الأهمية النسبية للمنطقة الشرقية (%)
الدرجة الممتازة	٢٣٧٥١	٨٥٩	٤%
الدرجة الأولى	٣٠٣٨٧	١١٢	٠,٤%
الدرجة الثانية	١٩٢٠٩	٢٠٥٤	١١%
الدرجة الثالثة	٨٨٣٢	٩٩٧	١١%
فنادق غير مصنفة	٢٠١٢٦	١٠٨٦	٥%
إجمالي الغرف	١٠٢٣٠٥	٥١٠٨	٥

المصدر : الإدارة العامة للتراخيص والجودة ، مركز ماس ، الهيئة العامة للسياحة والآثار ، ٢٠٠٩ .

الوحدات السكنية المفروشة :

- يبلغ عدد الوحدات السكنية المفروشة في المنطقة الشرقية ٦٥٨ وحدة سكنية مفروشة ، وبما يشكل نسبة ١٠% من إجمالي عدد الوحدات السكنية المفروشة في المملكة والبالغة ٤٤٢٣ وحدة ، وذلك خلال عام ٢٠٠٩ .

وكالات ومنظمي السفر والمرشدين السياحيين :

- يبلغ عدد وكالات السفر المرخصة في المنطقة الشرقية ٢٧١ وكالة ، وبما يشكل نسبة ١٦% من إجمالي عددها في المملكة والبالغ ١٦٦٩ وكالة .

- يبلغ عدد منظمي الرحلات السياحية في المنطقة الشرقية ٦ منظمين ، وبما يشكل نسبة ٨٪ من إجمالي عدد منظمي الرحلات السياحية في المملكة والبالغ ٧١ منظمياً سياحياً .
- يبلغ عدد المرشدين السياحيين المقيمين في المنطقة الشرقية ٧ مرشدين(عام) ، وبما يشكل نسبة ٦٪ من إجمالي عدد المرشدين السياحيين في المملكة والبالغ عددهم ١١٣ مرشداً .

جدول رقم (٧) : وكالات ومنظمي السفر والمرشدين السياحيين في المنطقة الشرقية

البيان	إجمالي المملكة	إجمالي المنطقة الشرقية	الأهمية النسبية للمنطقة الشرقية (%)
عدد وكالات السفر	١٦٦٩	٢٧١	١٦٪
عدد منظمي الرحلات السياحية	٧١	٦	٨٪
عدد المرشدين السياحيين	١١٣	٧	٦٪

المصدر : الإدارة العامة للتراخيص والجودة ، مركز ماس ، الهيئة العامة للسياحة والآثار ، ٢٠٠٩ .

الفرص الاستثمارية المتوفرة في المنطقة الشرقية :

هناك العديد من الفرص الاستثمارية المتوفرة في القطاع السياحي في المنطقة الشرقية ومنها :

- الاستثمار في قطاع الإيواء السياحي، والخدمات السياحية مثل المدن الترفيهية والملاهي والمراكز التجارية ونوادي الألعاب والملاعب الرياضية ومراكز الغوص.
- الاستثمار في تطوير الوجهات السياحية، وهي مناطق ذات مساحات كبيرة يتم عرضها للاستثمار بمشاركة مستثمرين رئيسيين بغرض التنمية السياحية المتكاملة مثل مشروع وجهة العقير في المنطقة الشرقية.
- الاستثمار في قطاع النزل البيئية والريفية في مختلف المناطق الطبيعية والجبلية والصحراوية.
- الاستثمار في قطاعات الخدمات المساندة والمكملة للقطاع السياحي الصناعية والزراعية والحرفية، كما أن هناك إمكانية للاستثمار في مجال النقل السياحي بمختلف أنواعه .

خامساً : النشاط السياحي في المنطقة الشرقية

يتميز السوق السياحي للمنطقة الشرقية بـمميزات عامة وخصائص هامة فتصنف الدمام كثاني مدينة بعد جدة من حيث كونها وجهة سياحية تدمج كل من السياحة بغرض الترفية، وزيارة الأصدقاء والأقارب، والقيام بالأعمال التجارية .

<<السياحة الوافدة >>

الرحلات السياحية الوافدة إلى المنطقة الشرقية حسب نوع الإقامة :

- يقدر عدد الرحلات السياحية الوافدة للمنطقة الشرقية خلال عام ٢٠٠٩ بحوالي ٢,٢ مليون رحلة ، ويعتبر السكن الخاص أكثر مرافق الإيواء التي أقام فيها السياح الوافدون إلى المنطقة الشرقية خلال عام ٢٠٠٩ وذلك بنسبة بلغت ٤٤٪ .

جدول رقم (٨) الرحلات السياحية الوافدة للمنطقة الشرقية حسب نوع الإقامة لعام ٢٠٠٩

البيان	الفنادق	الوحدات السكنية المفروشة	السكن الخاص	مرافق أخرى	الإجمالي	الأهمية النسبية
الدمام	٤٧٢,٧١٥	٢١٣,٨٦٣	٤١٠,٨٢٧	١٥,٤٢٢	١١١٢,٨٢٧	٥١٪
الخبر	٤٥,٣٩٣	٦٦,٠١٤	٥٥,٢٧٩	١,٠٧٧	١٦٧,٧٦٤	٨٪
الجبيل	٦٦,٩٤٨	٢٦,٣٨١	٥٢,١٣٢	٢,٣٢٦	١٤٧,٧٨٨	٧٪
الإحساء	١٢,٢٥٩	٨٥,٩٦٤	١٢٩,٤٤٩	١٢,٩٧٣	٢٤٠,٦٤٥	١١٪
أخرى	٢٦,٢٠٨	٩٧,١٣٦	٣٢٢,٠٦٩	٧٧,٥٩٧	٥٢٣,٠٠٨	٢٤٪
المنطقة الشرقية	٦٢٣,٥٢٣	٤٨٩,٣٥٨	٩٦٩,٧٥٦	١٠٩,٣٩٥	٢١٩٢,٠٣٢	١٠٠٪
الأهمية النسبية (%)	٢٨٪	٢٢٪	٤٤٪	٥٪	١٠٠٪	

المصدر : مسح الزوار الدوليين ، الهيئة العامة للسياحة والآثار ، ٢٠٠٩ م .

الرحلات السياحية الوافدة إلى المنطقة الشرقية حسب الغرض من الزيارة :

- تمثل الرحلات السياحية الوافدة إلى المنطقة الشرقية بهدف زيارة الأقارب والأصدقاء نحو ٤١٪ من إجمالي عدد الرحلات السياحية الوافدة للمنطقة وذلك خلال عام ٢٠٠٩ ، تليها الرحلات بهدف قضاء العطلات والتسوق بنسبة بلغت ٢٨٪ ، ثم بهدف العمل والمؤتمرات بنسبة ٢٧٪ .

جدول رقم (٩) الرحلات السياحية الوافدة للمنطقة الشرقية حسب الغرض من الزيارة لعام ٢٠٠٩

الوجهة	قضاء العطلات والتسوق	زيارة الأصدقاء والأقارب	العمل والمؤتمرات	أخرى	الإجمالي	الأهمية النسبية (%)
الدمام	٢٢٩,٥٢٧	٤١٩,٠٩٧	٤٢١,٤٦٦	٤٢,٧٤٣	١١١٢,٨٢٧	٥١٪
الخبر	٦٩,٤١٥	٥٩,٥٩٧	٣٣,٤٥٤	٥,٢٩٨	١٦٧,٧٦٤	٨٪
الجبيل	١٦,٨٢٨	٥٣,٠٧٥	٧٦,٨٤	١,٠٤٥	١٤٧,٧٨٨	٧٪
الاحساء	٨٦,٨٧٦	١٢٣,٠٩٦	٢١,٣٥٣	٩,٣٢	٢٤٠,٦٤٥	١١٪
أخرى	٢٠٢,٤٦٢	٢٣٩,٨٠٢	٤٢,٣٢٨	٣٨,٤١٦	٥٢٣,٠٠٨	٢٤٪
المنطقة الشرقية	٦٠٥,١٠٨	٨٩٤,٦٦٧	٥٩٥,٤٣٥	٩٦,٨٢٢	٢١٩٢,٠٣٢	١٠٠٪
الأهمية النسبية (%)	٢٨٪	٤١٪	٢٧٪	٤٪	١٠٠٪	

المصدر : مسح الزوار الدوليين ، الهيئة العامة للسياحة والآثار ، ٢٠٠٩ م .

- وبالنظر إلى مؤشر الرحلات السياحية الوافدة إلى المنطقة الشرقية حسب مدة الإقامة، يتضح أنه خلال عام ٢٠٠٩ بلغ المتوسط العام للإقامة ٤,٤ ليلة سياحية ، وقد بلغت مدة الإقامة في الفنادق ٥,٩ ليلة بينما بلغت في الوحدات السكنية المفروشة ٤,٣ ليلة وفي السكن الخاص بلغت ٣,٤ ليلة .

<<السياحة المحلية>>

الرحلات السياحية المحلية في المنطقة الشرقية حسب الغرض من الإقامة :

- يأتي معظم الزوار المحليين للمنطقة الشرقية من المنطقة الوسطى خاصة من منطقة الرياض والقصيم ، وقد بلغت عدد الرحلات المحلية ٤,٢ مليون رحلة عام ٢٠٠٩م استقبلت مدينة الدمام النصيب الأكبر منهم بحوالي ٧٢٪ من عدد الرحلات ، في حين كان الترفيه وقضاء العطلات الهدف الأساسي لهذه الرحلات بنسبة ٦٣٪ ثم زيارة الأقارب والأصدقاء بنسبة ٣٣٪ والعمل والمؤتمرات بنسبة ٣٪.

جدول رقم (١٠) الرحلات السياحية المحلية في المنطقة الشرقية
حسب الغرض من الزيارة عام ٢٠٠٩

الوجهة	قضاء العطلات	زيارة الأصدقاء والأقارب	العمل والمؤتمرات	أخرى	الإجمالي	الأهمية النسبية (%)
الدمام	٢٠٦,٠٠٨	٨٩٧,٢١٥	٤٥٠,٣٣٤	٤٠,٣٠٦	٣٠٤٣,٠٦٣	٧٢٪
الخبر	٣١٥,٥٢٩	١٠٢,٠٢٤	٢٠,٤٣٤	٠	٤٣٧,٩٨٧	١٠٪
الجبيل	٩٠,٧٦٠	١١٥,٤١٨	٦,٤٨٩	٢٥,٠٣٣	٢٣٧,٧٠٠	٦٪
الاحساء	٤٦,٦١٠	١٣٠,٧٣٣	٢,١٧٢	٦,٠٩٧	١٨٥,٦١٣	٤٪
أخرى	١٤٦,٦٩٩	١٣٥,٠٣٩	٣٩,٩٢٢	٠	٣٢١,٦٥٨	٨٪
المنطقة الشرقية	٢٦٦٠,١٠٦	١٣٨٠,٤٢٩	١١٤,٠٥١	٧١,٤٣٥	٤٢٢٦,٠٢١	١٠٠٪
الأهمية النسبية (%)	٦٣٪	٣٣٪	٣٪	٢٪	١٠٠٪	

المصدر : مسح الزوار الدوليين ، الهيئة العامة للسياحة والآثار ، ٢٠٠٩ م .

- و سكنت معظم الرحلات المحلية الوحدات السكنية المفروشة بنسبة ٦٢٪ ثم الوحدات الخاصة لدى الأقارب والأصدقاء ٢٨٪ وندر السكن بالفنادق حيث مثل ٩٪ فقط من عدد الرحلات.

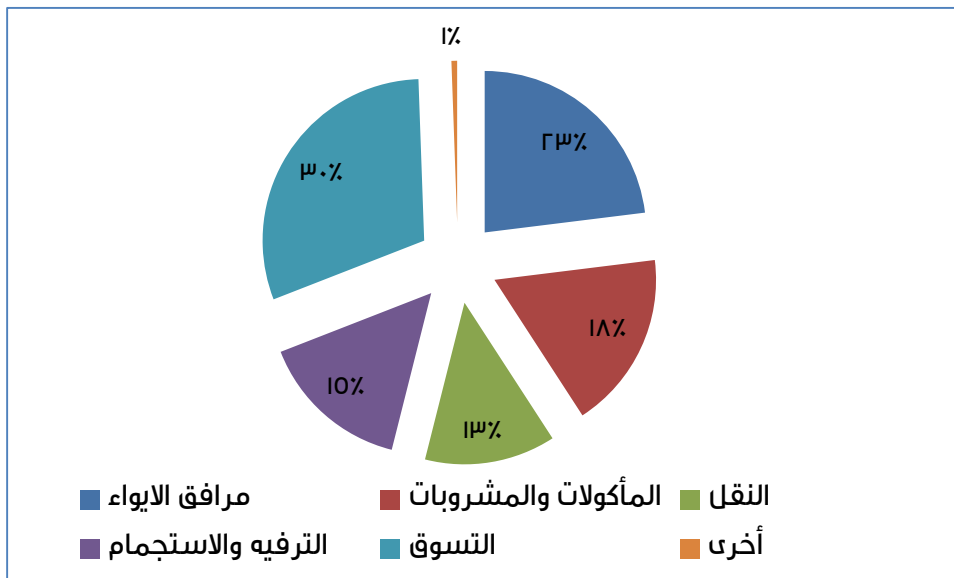
جدول رقم (١١) الرحلات السياحية المحلية في المنطقة الشرقية حسب نوع الإقامة لعام ٢٠٠٩

البيان	الفنادق	الوحدات السكنية المفروشة	السكن الخاص	مرافق أخرى	الإجمالي	الأهمية النسبية
الدمام	٢٨٣,٤٩٠	١٩٥٠,٢٢٥	٧٩٥,٦٦٣	١٣,٦٨٥	٣.٤٣,٠٦٣	%٧٢
الخبر	٣٠,٣٠٣	٢٨٣,٦٧٣	١١٦,٩٨٨	٧,٠٢٤	٤٣٧,٩٨٨	%١٠
الجبيل	١٥,٥٧٤	١٢٠,٩٣١	١٠١,١٩٥	٠	٢٣٧,٧٠٠	%٦
الإحساء	١٨,٨٩٢	٧٧,٥٧٩	٨٩,١٤٢	٠	١٨٥,٦١٣	%٤
أخرى	٤٩,٧٣٣	١٧٩,٠٨٣	٧٦,٣٤٥	١٦,٤٩٦	٣٢١,٦٥٧	%٨
المنطقة الشرقية	٣٩٧,٩٩٢	٢٦١١,٤٩١	١١٧٩,٣٣٣	٣٧,٢٠٥	٤٢٢٦,٠٢١	%١٠٠
الأهمية النسبية (%)	%٩	%٦٢	%٢٨	%١	%١٠٠	

المصدر : مسح الزوار الدوليين ، الهيئة العامة للسياحة والآثار ، ٢٠٠٩ م .

- وبالنظر إلى مؤشر الرحلات السياحية المحلية في المنطقة الشرقية حسب مدة الإقامة : يتضح أنه خلال عام ٢٠٠٩ بلغ المتوسط العام للإقامة ٦,٥ ليلة سياحية ، وقد بلغت مدة الإقامة في الفنادق ٦,٣ ليلة بينما بلغت في الوحدات السكنية المفروشة ٥,٨ ليلة وفي السكن الخاص بلغت ٧,٩ ليلة .
- وبالنسبة لمصروفات السياح المحليين في المنطقة الشرقية : فقد بلغت خلال عام ٢٠٠٩ نحو ٤,٢٤٠ مليار ريال سعودي .

شكل رقم (٢) : توزيع مصروفات السياح المحليين في المنطقة الشرقية حسب نوع الإنفاق



سادساً: دور غرفة الشرقية في دعم التنمية السياحية بالمنطقة الشرقية

تعتبر غرفة الشرقية همزة الوصل بين قطاع الأعمال والقطاع الحكومي ونخص في ذلك اللجنة السياحية بالغرفة والتي لها دور إيجابي يعمل على تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي بالإضافة إلى عقد العديد من ورش العمل و الدورات التدريبية المتخصصة بالنشاط السياحي .

و يمكن توضيح الدور الذي تقوم به غرفة الشرقية من خلال استعراض أدوار كل من اللجنة السياحية بالغرفة ومركز التدريب ومركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالغرفة .

<< دور اللجنة السياحية بغرفة الشرقية >>

تقوم الغرفة ممثلة في اللجنة السياحية بدور " الوسيط والمحفز لمشاريع التنمية السياحية" والتي تعمل على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد العامة والخدمات، وعلى حماية البيئة، وتنمية الموارد البشرية، **ونوجز أهدافها فيما يلي :**

- ١- تطوير العلاقة مع الهيئة العامة للسياحة والآثار، والإدارات الحكومية والأهلية ذات الصلة بالقطاع السياحي لتذليل الصعوبات التي تواجه القطاع، وبما يسهم من تسهيل أعمال القطاع السياحي .
- ٢- توعية القطاع السياحي لدعم المنشآت السياحية وتعزيز تنافسياتها .
- ٣- استعراض الفرص الاستثمارية السياحية أمام رجال الأعمال.
- ٤- المشاركة في دراسة آثار الأنظمة النافذة أو المقترح إصدارها وإيضاح جوانبها وآثارها الايجابية والسلبية على القطاع السياحي حالياً ومستقبلاً، وتقديم التوصيات والاقتراحات لتطوير هذه الأنظمة.
- ٥- رصد الأحداث والمتغيرات الاقتصادية وبيان آثارها على أداء المنشآت السياحية، وما ينبغي اتخاذه من إجراءات حيالها.
- ٦- إقامة ورش عمل وندوات ومحاضرات واستضافة المسؤولين الحكوميين لمناقشة بعض القضايا المتعلقة بقطاع السياحة .

دور مركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بغرفة الشرقية (١٥):

تنظم غرفة الشرقية ممثلة بمركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة و بالتعاون مع البنك الأهلي التجاري ممثلاً بدائرة المسؤولية الاجتماعية و الهيئة العامة للسياحة والآثار برنامجاً تدريبياً بعنوان ” **كيف تبدأ مشروعاً سياحياً صغيراً** ” ، ويستهدف البرنامج الراغبين في الاستثمار في القطاعات السياحية منها الإيواء السياحي (الفنادق والوحدات السكنية والمفروشة)، الجذب السياحي (الترفيه)، والسفر والسياحة، والإرشاد السياحي، وتنظيم الرحلات السياحية، الحرف والصناعات التقليدية، ويتم في هذا البرنامج التدريب على المهارات التي يحتاجها المستثمر الصغير في القطاع السياحي، حيث يهدف إلى تأهيل الراغبين في الاستثمار في المشاريع السياحية الصغيرة لإدارة مشاريعهم بطريقة احترافية واكتساب المهارات الأساسية لتحديد الأفكار الاستثمارية والتدريب على كيفية إعداد دراسة الجدوى والتعرف على طرق التمويل، ويقوم البرنامج بإعداد خطة عمل متكاملة لمشروع كل متدرب تمكنه من بدء مشروعه، إضافة لتقديم خدمات إرشادية مع متابعة تنفيذ المشروعات بصورة صحيحة .

دور مركز التدريب بغرفة الشرقية (١٦):

يوجد من بين البرامج التدريبية التي يقدمها مركز التدريب بغرفة الشرقية برامج تتعلق بالسياحة والخدمات الفندقية ، وتتمثل هذه البرامج فيما يلي :

- إدارة الأغذية والمشروبات .
- السياحة البيئية - ECO Tourism .
- إدارة وتنظيم المناسبات .
- التسويق السياحي والفندقي .
- الإدارة الفندقية .
- خدمات الإعاشة في الشركات الصناعية والبتروولية .
- إدارة المطاعم .
- خدمة الأغذية والمشروبات.
- الصحة المهنية للعاملين في مجال المطاعم وشركات الأغذية .
- إدارة مطاعم الخدمة السريعة .
- الإستلام وتخزين الخامات الغذائية .
- قوائم الطعام وخدمات البوفيه .
- إدارة المكاتب الأمامية .
- الغذاء الصحي الآمن Food Safety .
- إدارة الجودة في صناعة الضيافة .

سابعاً: تقييم مناخ الاستثمار السياحي في المملكة

ماهية التنافسية (١٧):

إن مفهوم التنافسية قد يعني أشياء مختلفة وفقاً لمستوى التحليل، فعلى سبيل المثال تنافسية منشأة ما ترتبط بحجم السوق والربحية، فالتنافسية هنا تعني قدرة المنشأة على تقديم سلعة ذات جودة عالية بتكلفة منخفضة عن المنافسين الآخرين، أما على مستوى الصناعة، فيتم تحديد درجة التنافسية عن طريق الميزان التجاري وإجمالي الأرباح وإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويعتبر مفهوم "تنافسية الدولة" أكثر تعقيداً، وقد جذب هذا المفهوم انتباه المفكرين وواضعي السياسات منذ الثمانينات مع تسارع وتيرة العولمة حيث حاول العديد منهم تحديد العوامل المؤثرة على مجال التنمية وتحديد مصادر النمو في الدول المختلفة. **وهناك عدة تعريفات لتنافسية الدولة، منها ما يلي:**

- "القدرة على إنتاج سلع وخدمات طبقاً لمعايير ومتطلبات الأسواق الدولية، مع توفير مستوى معيشي مرتفع للمواطنين يزداد ارتفاعاً واستدامة على المدى الطويل .
- "تدعيم قدرة المنشآت والقطاعات الإنتاجية والمناطق والدول والأقاليم على تحقيق مستويات عالية نسبياً في معامل الدخل (Factor Income)، ومعامل التوظيف (Factor Employment)، في ظل ظروف المنافسة الدولية".
- "هي أحد مجالات المعرفة الاقتصادية التي تقوم على تحليل الحقائق والسياسات التي تحدد قدرة دولة ما على خلق والحفاظ على بيئة تضمن استمرارية نمو مؤسساتها وازدياد قيمتها وتحقيق المزيد من الرخاء لشعبها".

• "تتضمن التنافسية عوامل الإنتاجية، والكفاءة، والربحية، ولكنها ليست هدفاً في حد ذاتها لأنها تمثل مجموعة من العوامل المهمة التي تهدف إلى تحقيق مستوى معيشة أعلى وتحقيق الرخاء الاجتماعي – فهي تعد الأداة لتحقيق تلك الأهداف. وعلى المستوى العالمي، تقدم التنافسية القاعدة التي على أساسها يمكن زيادة مكاسب الأفراد بدون حدوث التضخم كأثر سلبي لهذه المكاسب، ويكون ذلك عن طريق رفع مستوى الإنتاجية وتحسين الكفاءة في إطار التخصص الدولي". (المجموعة الاستشارية للتنافسية "تعزيز التنافسية الأوروبية"، التقرير الأول المقدم إلى رئيس المفوضية الأوروبية، ورؤساء الحكومات، وقادة الدول – ١٩٩٠).

ويعتبر مايكل بورتر هو أول من قدم الإطار النظري لمفهوم تنافسية الدولة، وذلك في كتابه "الميزة التنافسية للأمم" الذي نشر عام ١٩٩٠، وفيه يعتمد مفهوم التنافسية على الإنتاجية والتي تعني القدرة على زيادة المخرجات الاقتصادية لكل عنصر، فبالنسبة لبورتر فإن المفهوم الوحيد الذي له معنى بالنسبة لتنافسية الدولة هو الإنتاجية على المستوى الوطني، وقد أدت نظرية بورتر إلى تحويل

الأنظار عن الاهتمام بالميزان التجاري للدولة أو عوامل الإنتاج إلى دراسة عوامل الاقتصاد الكلي والجزئي المؤثرة على الإنتاجية والتي تعد المحرك الرئيسي للتنافسية والنمو على المدى الطويل.

ومن أهم التعريفات الخاصة بالتنافسية والقائمة أساساً على أفكار بورتر تلك التي يتبناها التقرير العالمي للتنافسية الصادر عن المنتدى الإقتصادي الدولي " هو مجموعة العوامل، والسياسات، والمؤسسات التي تحدد مستوى إنتاجية دولة ما وبالتالي تحدد مستوى الرخاء الإقتصادي".

و توجد العديد من المؤشرات التي يمكن عن طريقها قياس التنافسية، ومن بينها **مؤشر تنافسية السفر والسياحة** ، والذي يقيس مدى تنافسية الدول في هذا المجال، وذلك من خلال قياس أدائها ضمن مكونات هذه الصناعة عالمياً، ويستند المؤشر في بياناته إلى مصادر عامة مثل مؤسسات دولية للسفر والسياحة، خبراء السفر والسياحة، نتائج استطلاعات الرأي، ونتائج مسوحات سنوية شاملة أجراها المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع شبكة مؤسسات شريكة تعمل في البلدان التي غطاها التقرير.

ويألف مؤشر **Travel and Tourism Competitiveness Index TTCI** الذي أصبح بعد إدخال بعض التعديل على بياناته ومكوناته يتكون من 14 عنصراً لقياس تنافسية السفر والسياحة وهي: القوانين والإجراءات، الاستدامة البيئية، السلامة والأمن، الصحة والنظافة، أولويات السفر والسياحة، البنية التحتية للنقل الجوي، البنية التحتية للنقل البري، البنية التحتية للسفحة، البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، تنافسية أسعار السفر والسياحة، الموارد البشرية، جاذبية السفر والسياحة، الموارد الطبيعية، والموارد الثقافية.

وتدخل العناصر الأربعة عشر ضمن ثلاثة مؤشرات فرعية على نطاق أوسع تتضمن المتغيرات المتعددة التي تسهل أو تحفز تنافسية السفر والسياحة وهي:

1- **مؤشر الإطار التنظيمي للسفر والسياحة**: يرصد العناصر ذات الصلة بالسياسات الحكومية المثبتة وتشمل: الصيغ القانونية والإجرائية، الاستدامة البيئية، السلامة والأمن، الصحة والنظافة، وأولويات السياحة والسفر.

2- **مؤشر بيئة السفر والسياحة وبنيتها التحتية**: يرصد العناصر المتعلقة ببيئة ممارسة الأعمال والبنية التحتية لكل اقتصاد، ويشمل إلى جانب تنافسية الأسعار المحلية للاقتصاد المعني، البنية التحتية لكل من قطاع النقل الجوي، والنقل البري، قطاع السياحة وقطاع المعلومات والاتصالات.

3- **مؤشر الموارد البشرية والثقافية والطبيعية للسفر والسياحة**: ويشمل العنصرين البشري والثقافي في الموارد التي يتمتع بها كل اقتصاد مثل موارد بشرية، جاذبية السفر والسياحة، والموارد الطبيعية والثقافية.

وفقاً لأحدث التقارير التي أعدها المنتدى الاقتصادي العالمي والخاصة بتنافسية السفر والسياحة (٢٠٠٩)، فقد احتلت المملكة العربية السعودية المركز رقم ٧١ عالمياً من بين ١٣٣ دولة .

جدول رقم (١٢) : ترتيب المملكة في مؤشر تنافسية السفر والسياحة
مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٩)

البيان	السعودية	الكويت	قطر	البحرين	الإمارات	عمان
الترتيب العالمي	٧١	٩٠	٣٧	٤١	٣٣	٦٨
أولاً: مؤشر الإطار التنظيمي :	١٠٤	١٠٩	٣٥	٥٥	٣٩	٥٩
الصيغ القانونية والإجرائية	٧٣	١٠١	٤٧	٣٢	٥٣	٤٩
الاستدامة البيئية	١٢٣	١٣٣	٦٩	١٢٩	١٢٠	٧٨
السلامة والأمن	٨١	٢٨	٩	٣٠	١٤	١٦
الصحة والنظافة	٩٣	٧٦	٤٩	٥٥	٥٧	٧٨
أولويات السياحة والسفر	١٢١	١٣١	٤٥	٦٣	٦	٨٦
ثانياً : مؤشر بيئة السفر والسياحة وبنيتها التحتية:	٤٥	٥٠	٣٤	٢٨	٢٣	٥٣
البنية التحتية لقطاع النقل الجوي	٤٨	٦٤	٢٠	٢٨	٤	٥٧
البنية التحتية لقطاع النقل البري	٦١	٥٢	٥٩	١٦	٣٩	٤٦
البنية التحتية لقطاع السياحة	٤٣	٥٠	٢٨	٤٧	٣٠	٦١
البنية التحتية لقطاع الاتصالات	٥٦	٥٨	٣٧	٤٤	٣٠	٧٥
تنافسية الأسعار المحلية	٨	٢٤	٣٩	٦	٥٠	١٧
ثالثاً : مؤشر الموارد البشرية والثقافية والطبيعية:	٩٠	١٢٨	٧٥	٦٧	٧٨	٩٩
الموارد البشرية	٥٠	٦١	٢٢	٣٩	٢٥	٨٤
جاذبية السفر والسياحة	١١٨	١٢٨	٥١	٤٥	١٩	١٠٧
الموارد الطبيعية	٤٧	١٣١	١١٩	١٠٤	١١٧	٨٢
الموارد الثقافية	١١٢	١٠٠	٥٨	٥٥	٨٤	٨٠

Source : The Travel & Tourism Competitiveness Report , 2009 .

- وبتحليل المؤشرات التي وردت في تقرير التنافسية العالمي يمكن استخلاص النتائج التالية (١٨) :
- احتلت المملكة العربية السعودية المركز رقم ٧١ عالمياً في مؤشر تنافسية السفر والسياحة خلال عام ٢٠٠٩ متقدمة عن عام ٢٠٠٨ والذي احتلت فيه المركز رقم ٨٢ .
- يلاحظ تقدم ترتيب المملكة عالمياً فيما يتعلق بمؤشر تنافسية الأسعار المحلية حيث حصلت على المركز رقم ٨ عالمياً ، ومتقدمة عن كل دول مجلس التعاون الخليجي ما عدا دولة البحرين التي احتلت المركز رقم ٧ عالمياً .
- يلاحظ أيضاً إعتدال مركز المملكة عالمياً فيما يتعلق بالمؤشرات الخاصة بكل من " البنية التحتية لقطاع السياحة ، توفر الموارد الطبيعية ، البنية التحتية لقطاع النقل الجوي ، الموارد البشرية " .
- يلاحظ تدني وضع المملكة عالمياً فيما يخص مؤشرات " الإستدامة البيئية ، أولويات السياحة والسفر ، الموارد الثقافية " .

معوقات التنمية السياحية في المملكة <<بالنظير على المنطقة الشرقية>>

المنافسة التي يواجهها قطاع السياحة الداخلية:

- تواجه السياحة الداخلية الوافدة والمحلية في المملكة منافسة قوية على المستويين الإقليمي والدولي ، فعلى المستوى الإقليمي، تتمتع الكثير من الدول المجاورة بموارد وإمكانات سياحية جاذبة ، مما يتطلب الاستثمار في تطوير السياحة الداخلية ودعمها وتحسين خدماتها ومواقعها الأثرية وبنيتها الأساسية، إضافة إلى تقديم حوافز للاستثمار في هذه المجالات، بحيث تتنوع الخدمات وتزداد المنافسة في السوق، ومن ثم تنخفض تكلفة الخدمات، وترتفع جودتها وصولاً إلى هدف تنمية السياحة الداخلية وزيادة جاذبيتها، مما ينعكس إيجاباً على ميزان الخدمات والتحويلات بميزان المدفوعات، ويزيد من إسهام قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تنوع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني .

ضعف الوعي السياحي وغياب المعلومة السياحية :

- لا يزال الوعي بأهمية السياحة دون مستوى الطموحات، لذا فإن نشر الوعي السياحي بين المواطنين يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه تنمية السياحة الداخلية بالمملكة.

- عند النظر إلى التوجه السياحي للشريحة العظمى من السياح السعوديين فإننا نجد أن هذا التوجه يعتمد على معلومة سياحية يستقيها الفرد عادة من صديق أو قريب، أو من التوجهات العامة للمجتمع والتي ترتبط عادة بالمناطق السياحية الخارجية وذلك بسبب توفر المعلومات السياحية عن تلك المناطق ، ولو نظرنا إلى المشاريع السياحية بالمنطقة الشرقية فإننا نجد أن المعلومة السياحية غائبة عنها ، وان توفرت عن أحد الأنشطة فإنها لا تتوفر عن الأنشطة الأخرى، لذا فإننا نجد أن الأغلبية العظمى من المواطنين تتجه نحو المناطق السياحية الخارجية ذات المعلومات المتوفرة بدلا من المناطق السياحية الداخلية مجهولة المعلومات.

- على الرغم من وجود الفنادق والشقق المفروشة ومرافق الاجتماعات والمعارض والمراكز التجارية ، إلا أن المنطقة الشرقية تفتقر لوجود عدد كاف من منظمي الرحلات السياحية والمرشدين السياحيين كما تفتقر لوجود مراكز للمعلومات السياحية .

ضعف المنتجات والموارد السياحية :

- على الرغم من الجهود التطويرية حيال المنتجات والخدمات السياحية بالمملكة، إلا أن العرض الكلي من المنتجات السياحية المحلية المعدة بطريقة مبتكرة وجاذبة ومنافسة، من حيث الكم والكيف، لا يزال محدوداً.

- بالرغم من توفر عناصر الجذب السياحي في المنطقة الشرقية ، إلا أن معظم الموارد السياحية تعد هشة وغير قابلة للاستبدال والتجديد ، حيث تتعرض الشواطئ والصحاري لإلقاء النفايات ، كما أن السعة البيئية في الشعاب المرجانية محدودة ، والمعالم التاريخية تتلاشى مع مرور الوقت ، وبالرغم من الجهود المبذولة لترميم المباني التراثية التاريخية إلا أنه لا توجد خطة محددة لإعادة استخدامها^(١٩) .
- لا يوجد تسويق منسق للمنطقة الشرقية كوجهة سياحية باستثناء الترويج للمهرجانات، والحاجة قائمة لتسويق مكمل للمبادرات الوطنية التي بدأتها الهيئة العامة للسياحة والآثار.
- ونظراً لتبني المملكة سياسة الاقتصاد الحر التي لا تبرر التدخل في تحديد الأسعار والأجور دون حاجة، وأنها تتركها حسب العرض والطلب فيلاحظ ارتفاع أسعار الخدمات السياحية بالمنطقة عن مثيلاتها بالمناطق الأخرى، وقد كانت للهيئة العامة للسياحة والآثار مداخلات جيدة حيث حددت حداً أعلى لا تزيد عنه أسعار الخدمات السياحية بالمنطقة، بعيداً عن سلع غذائية كثيرة ذات أسعار مدعومة على مستوى تجارة التجزئة والجملة والتي تمس الحاجات الأساسية للمواطنين.

عدم إكمال البنية التحتية والتجهيزات الأساسية في بعض المناطق :

- ترتب على عدم اكتمال التجهيزات الأساسية في بعض المواقع السياحية، تركز الاستثمارات السياحية للقطاع الخاص في المراكز الحضرية وعلى سواحل البحر الأحمر والخليج العربي، إضافة إلى بعض المواقع القريبة من المراكز الحضرية، وفي المقابل، ظلت استثمارات القطاع الخاص السياحية محدودة في المناطق الداخلية، ويعزى هذا العزوف إلى أن التجهيزات الأساسية السياحية في بعض المناطق لا تزال دون مستوى المعايير الدولية الحديثة .
- رغم أن المدن الرئيسية في المنطقة مثل الدمام والخبر و الجبيل والهفوف تمتاز بوجود بنية تحتية متطورة، ولكن يلاحظ في مدن أخرى نقصاً في البنية التحتية كأنظمة النقل والصرف الصحي والكهرباء. ويلاحظ هذا النقص أحياناً في بعض مناطق الجذب السياحي الحالية، مما يعيق الاستثمارات السياحية فيها.
- على الرغم من توفر الطرق والمرافق الخدمية ، إلا أن مطار الملك فهد الدولي بالدمام يعاني من مشكلة حقيقية تتمثل في انخفاض معدلات استخدامه ، ويرجع السبب في ذلك لعدة أمور منها ، عزوف الخطوط الأجنبية عن استخدام المطار بسبب ضعف الحوافز المقدمة ، إضافة إلى بعد المطار عن مركز المدينة ، وتفضيل شرائح كبيرة من المسافرين استخدام مطار البحرين الذي يوفر تشكيلة واسعة من الرحلات المباشرة ، والأسعار التنافسية ، بسبب انخفاض رسوم الهبوط ، وأسعار الوقود.

إنحسار الحرف والصناعات التقليدية :

أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها المملكة خلال العقود الماضية إلى انحسار العديد من الحرف التقليدية التي اشتهرت بها عدة مناطق في المملكة . وعلى الرغم من وجود

عدد لا بأس به من الحرفيين، إلا أن القليل منهم لا يزال يحافظ على استمرارية الإنتاج الحرفي بالمملكة، ويمكن مشاهدة نماذج من إنتاجهم ضمن فعاليات بعض المهرجانات الوطنية .

موسمية السوق السياحي :

- يعاين قطاع السياحة بالمنطقة بموسمية كبيرة على مدار العام، وهذه الموسمية تؤثر سلباً على مكتسبات هذا القطاع وتكون أهم معوقات الاستثمار فيه ، حيث أن معظم السياح يأتون إلى المنطقة الشرقية في أشهر يونيو ويوليو وأغسطس وهي أشهر إجازة نهاية العام الدراسي إضافة إلى الأشهر التي تصادف إجازة عيد الفطر وعيد الأضحى ومنتصف العام الدراسي، في حين ينخفض عدد الرحلات السياحية في الأشهر الأخرى (الموسم الدراسي). وتعتبر الموسمية من أكثر معوقات صناعة السياحة بالمنطقة.

- رغم أن المنطقة تتمتع بعناصر جذب سياحي متعددة إلا أنها لا تتمتع بهوية سياحية مميزة ومتكاملة ومتراصة، ولكن لكل عنصر هوية مستقلة تجذب أسواقاً خاصة به ولا بد من التكامل والترابط بينها بهوية سياحية واحدة.

معوقات تتعلق بسوق العمل:

- يميل المستثمرون إلى توظيف العمالة الوافدة بسبب توفر المؤهلات والتدريب لديها مع انخفاض مستوى تكلفتها نسبياً ويأتي إلزام مؤسسات القطاع بالعمالة السعودية كمعوق أمام تطور هذه المؤسسات ومن الناحية المقابلة لا تتوفر قوة عاملة سعودية مؤهلة بسبب عدم ملائمة المؤهلات العلمية للعمل وعدم وجود معاهد تدريب فنية متخصصة بالمنطقة كافية وكذلك ينفر السعوديون من العمل في الوظائف الخدمية التي تتطلبها صناعة السياحة كخدم الفنادق وعمال صيانة.

- بالنظر إلى ارتفاع تكلفة العمالة السعودية وتدي مؤهلاتها السياحية مقارنة بالعمالة الوافدة، فإن إلزام المستثمرين باستخدام العمالة السعودية في مشاريع استثمارية مستقبلية سيجعل الاستثمار السياحي في المملكة والمنطقة أقل جاذبية، وهذا بلا شك يمثل معوقاً على المدى القصير والمتوسط .

- تقوم بعض الشركات بتدريب السعوديين وتأهيلهم ليتمكنوا من القيام بأعمالهم بصورة أكثر كفاءة. وقد أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من السعوديين يتركون وظائفهم وأعمالهم بمجرد الحصول على فرص وظيفية أفضل وتحمل الشركات نفقات التدريب قبل تغطية العمالة لتلك النفقات التي صرفت عليها، وبذلك تشكل نفقات التدريب خسارة للشركات المستثمرة ترفع من تكاليف العمل وتقلص من عوائد الاستثمار.

- تحتاج الخدمات التي يتطلبها قطاع السياحة إلى عمالة مؤهلة ومدربة ومتخصصة بالأعمال والخدمات السياحية، كما تحتاج تلبية الفرص الوظيفية في قطاع السياحة إلى معاهد تؤهل العمالة التي ستشغل مستقبلاً تلك الوظائف في القطاع السياحي. ويلاحظ وجود فجوة بين مخرجات الأنظمة التعليمية وبين متطلبات قطاع السياحة من العمالة، فالمعاهد لا تخرج ما

يحتاج سوق العمل في قطاع السياحة لقلة المعاهد السياحية المتخصصة، لذلك ليس لدى المستثمرين في قطاع السياحة إلا الاعتماد على العمالة الوافدة المدربة، أو إلى تدريب العمالة السعودية. وحيث أن تدريب العمالة السعودية أكثر كلفة من تدريب العمالة الوافدة أو استقدامها، فإن عدم توافر أطر التدريب المناسبة يشكل معوقاً للاستثمار السياحي.

- وجود بعض القصور في البرامج التدريبية السياحية حيث تحظى المنطقة بعدد كاف من الأيدي العاملة في قطاع السياحة، كما يوجد بها برنامج متخصص للتدريب وتوطين الوظائف، إلا أن هناك قصوراً في هذا البرنامج، ويحتاج إلى التطوير ليحظى بثقة الموظفين الجدد وتحسين نظرهم للقطاع السياحي ومستقبلهم الوظيفي فيه.

- تعد التعقيدات الإدارية المتعلقة بإصدار الإقامة وتجديدها مكلفة ومؤثرة على عوائد العمالة الوافدة، مما يؤثر في كفاءة عنصر العمل، ويرفع تكلفة خدماته، ويقلص عوائد الاستثمار. ويتطلب إصدار تأشيرات الدخول إجراءات مطولة وبما أن للعمالة المدربة والماهرة خيارات متعددة وفرص عمل بديلة، فإنها قلما تنتظر الإجراءات الطويلة لصدور تأشيرات الدخول إلى المملكة، وتتحرك إلى دول أخرى تقل فيها إجراءات التأشيرات والاستقدام.

عوائق تمويل المشاريع السياحية وعوائد الاستثمار الناتجة عنها:

- في مجال الاستثمار السياحي، يعود السبب الأساسي لعزوف المستثمرين عن الاستثمار في الأنشطة السياحية إلى ارتفاع المخاطر أكثر من عدم توافر رأس المال. كما تفرض المصارف شروطاً عديدة ومعدلات عمولة مرتفعة لضمان قروضها، خاصة بالنسبة للشركات الأجنبية وللإستثمارات العقارية ويعزى ذلك أحياناً إلى عدم كفاءة الأنظمة القانونية لضمان تسديد القروض، وصعوبة التنبؤ بتغيرات الأنظمة واللوائح.

- يعد الاستثمار الفندقية من الإستثمارات السياحية المرغوبة في المملكة، ونتيجة لجاذبية هذا النوع من الإستثمارات، يعد القطاع الفندقية من أكثر القطاعات ازدهاراً بالاستثمار، وخاصة في المنطقة الغربية من المملكة. خصوصاً في مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة بسبب مواسم الحج والعمرة طوال العام ولكن ينخفض في المنطقة الشرقية بسبب انخفاض معدل شغل الفنادق خارج المواسم (موسمية السوق السياحي) والذي يؤثر على إجمالي نسبة الإشغال للفنادق والشقق بالمنطقة من ٣١٪ إلى ٣٩٪ سنوياً ويؤدي ذلك إلى انخفاض عوائد بعض الفنادق وخسارة بعضها الآخر، وإلى طول فترة الاسترداد في الاستثمار الفندقية بسبب حجم التكلفة الاستثمارية المرتفعة مما يدفع المستثمرين للتوجه إلى الدول المجاورة التي يسود فيها مناخ استثماري إيجابي، لتمويل مشاريع فندقية برؤوس أموال وطنية بشكل جزئي أو كلي، مما يحرم اقتصاد المملكة من تلك الإستثمارات.

نقص الدعم المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- تعاني مشروعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من عوائق ومشكلات أكبر من تلك التي تواجهها المنشآت الأخرى في المملكة. فهذه المشروعات لا تلقى التمويل والدعم الحكومي الكافي الذي تتلقاه المشروعات الكبيرة، وذلك بخلاف ما يلاحظ في دول أخرى، حيث يقدم لهذه المشروعات الدعم والمشورة والتمويل، وفي بعض الدول تسهم هذه المشروعات بنسبة تفوق ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويصح ذلك بشكل خاص في قطاع السياحة، الذي يعتمد في كثير من الحالات على تواجد هذا النوع من المشروعات.
- تسعى السياسات الحالية إلى تشجيع قيام المشروعات الصناعية الكبيرة، وقد يكون ذلك على حساب المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي تعاني صعوبة في الحصول على القروض من المصارف التجارية، للضمانات التي تطلبها المصارف.

<< معوقات توظيف المهن السياحية >>

بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة لإنجاح مشروع توظيف المهن السياحية، فإن العديد من الدراسات تشير إلى أن عملية توظيف الوظائف بمؤسسات القطاع الخاص في المملكة وبشكل عام تعاني عدداً من المعوقات ويمكن تقسيم هذه المعوقات إلى معوقات خارجية ومعوقات داخلية خاصة بالبيئة الداخلية للمنشأة .

وتتميز **العوامل الخارجية** بشكل عام بكونها تقع خارج سيطرة المنظمة، وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أعمال المنظمة، وتشمل المتغيرات والقوى الخارجية، كالظروف الاقتصادية، والاعتبارات القانونية والسياسية، والعوامل الاجتماعية والثقافية، والتكنولوجيا.

فيما تتصف **العوامل الداخلية** بأنها تقع ضمن نطاق سيطرة المنظمة، وتشمل المتغيرات الداخلية كثقافة المنظمة، والهياكل التنظيمية، والسياسات والإجراءات، والموارد والإمكانات المتاحة.

ونعرض فيما يلي وبشكل موجز أهم المعوقات التي أوردتها العديد من الدراسات و البحوث والمرتبطة بالقطاع السياحي تحديداً:

معوقات التوظيف من وجهة نظر أصحاب الأعمال والمسؤولين في القطاع السياحي :

- ضعف تأهيل العمالة المحلية.
- عدم توفر الخبرة الكافية لدى الشباب السعودي للعمل بالمجال السياحي.
- عدم إجادة اللغات الأجنبية اللازمة للعمل بالقطاع السياحي.
- تكلفة العمالة المحلية المرتفعة بالمقارنة مع العمالة الوافدة.
- ضعف إنتاجية العمالة المحلية.
- قلة عدد الكليات والمعاهد المتخصصة في التدريب السياحي والفندقي.

- قلة البرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة التي تقدمها المؤسسات التعليمية.
- عدم كفاية وفاعلية وسائل الإعلام في استقطاب الشباب السعودي للعمل في المجال السياحي.

المعوقات من وجهة نظر طالبي العمل في القطاع السياحي:

- نظرة المجتمع السعودي للعمل في المجال السياحي والفندقي.
- غياب الاستقرار الوظيفي.
- عدم ملائمة الأجور والرواتب لتطلعات الشباب السعودي.
- ضعف الحوافز وتأخر الترقيات.
- عدم وضوح الأنظمة واللوائح خصوصاً فيما يتعلق بمسميات الوظائف وضوابط التوظيف وتحديد سلم الرواتب والإشراف والمحاسبة، وغيرها.
- مضايقة العمالة الوافدة للعمالة المحلية بطرق مختلفة.
- وجود عماله وافدة في بعض الإدارات العليا تعرقل توظيف السعوديين.
- عدم ملائمة أوقات العمل.

ومن خلال الاستعراض السابق للمعوقات التي تواجه توظيف المهن السياحية، تتضح الحاجة لتبني منهج إداري متكامل يأخذ بعين الاعتبار الأسلوب التدريجي للتعامل مع تلك المعوقات لجعلها أكثر انسجاماً مع التغيرات البيئية والاقتصادية المتسارعة .

ثامناً : التوصيات

أولاً : تنشيط قطاع السياحة من خلال الجولات السياحية الافتراضية :

أصبح بالإمكان في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة القيام بزيارة المواقع السياحية والأثرية والإطلاع عليها من خلال ما يسمى الجولات الافتراضية وهي تطبيقات خاصة تمكن مستخدميها من التجوال خلال المواقع السياحية والأثرية بكل الاتجاهات عبر مواقع الكترونية على شبكة الانترنت وغالباً ما تشكل هذه الجولات حافزاً إلى زيارة تلك المواقع بشكل فعلي وواقعي وليس افتراضياً ، وتتبع أهمية هذه الجولات الافتراضية من كونها تشكل أحد العوامل المشجعة لقطاع السياحة وجذب السياح من خلال الترويج السياحي .

ثانياً : تبني مفاهيم السياحة الالكترونية (٢٠):

حيث توجد ضرورة لإنشاء مجلس للسياحة الالكترونية في المملكة العربية السعودية ، بحيث يقوم بدراسة إصدار واستحداث تشريعات لحماية السياحة الالكترونية ، والعمل على تأهيل العمالة الوطنية في مجال التسويق السياحي الالكتروني عبر محركات البحث وعبر الهاتف الجوال ، والتوسع في تقديم خدمات التراخيص الالكترونية، ووضع معايير لضمان ضبط وجودة نظم السياحة الالكترونية ، وتسليط الضوء على أدوات الحكومة الالكترونية لتنشيط السياحة الالكترونية ووضع ضوابطها و المشروعات السياحية الالكترونية .

ثالثاً : ربط المقومات السياحية بالعملاء المستهدفين :

يجب أن تكون مفاهيم المنتجات المقدمة، مبنية على واقع المنطقة الشرقية وما تستطيع تقديمه، وهو بالطبع مختلف عما تقدمه بقية دول مجلس التعاون ، ويجب أن تتلاءم المنتجات مع السوق المستهدف الذي يتألف من السياحة العائلية المحلية، الشباب المحليين والزوار من دول مجلس التعاون، مجتمع المقيمين، وسوق الأعمال العالمي، والأسواق ذات الاهتمامات الخاصة، وسوق الترفيه العالمي، وسياحة الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض.

رابعاً : ضرورة إنشاء صندوق للتنمية السياحية :

بحيث يهدف الصندوق إلى تيسير الحصول على الأموال اللازمة لمواجهة متطلبات القطاع السياحي بعمولات منخفضة وبشروط ميسرة وتوجيه التمويل إلى المشروعات السياحية الجديدة التي يتخوف المستثمرون من الإقدام عليها وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم نظراً لحدائث قطاع السياحة وارتفاع درجة المخاطرة الاستثمارية فيه، وحتى يتم إنشاء هذا الصندوق يجب تقديم الدعم والتمويل للقطاع السياحي من خلال صندوق التنمية الصناعية السعودي .

خامساً : نشر الوعي بأهمية السياحة الداخلية :

يتطلب ذلك إعداد برامج توعوية ونشرها بين الفئات المختلفة من المواطنين في جميع مناطق المملكة من خلال وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة للتعريف بأهمية السياحة الداخلية، ودور المواطنين في تنشيطها .

سادساً : تنوع المنتجات السياحية :

يتطلب ذلك الاستمرار في تطوير المواقع السياحية وتأهيلها واستثمارها، وتنمية المنتجات ذات الصلة بالسياحة الترفيهية سواء البحرية أو الصحراوية، أو سياحة الواحات والمؤتمرات والمنشآت العلمية والتقنية وغيرها، ورفع جودتها .

سابعاً : تحسين مستوى أداء التجهيزات الأساسية :

يتطلب ذلك تطوير التجهيزات الأساسية ورفع مستوياتها، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المشروعات، في مقابل قيام القطاع العام بربط المواقع السياحية بشبكات التجهيزات الأساسية العامة مثل الطرق والكهرباء والمياه وخطوط الهاتف ونحوها، إضافة إلى تطبيق المعايير الدولية المتمثلة في العلامات الإرشادية والإجراءات الأمنية وغيرها .

ثامناً : إعادة إحياء وتنشيط الحرف والصناعات اليدوية :

انطلاقاً من الأهمية المتزايدة للحرف والصناعات التقليدية في تأصيل الهوية الثقافية، والإسهام في المحافظة على التراث الوطني والاستفادة منه في تطوير السياحة بالمملكة، فضلاً عن توفير فرص وظيفية، فإن الأمر يتطلب النهوض بهذا القطاع وتطويره من خلال إيجاد جهاز حكومي جديد أو ضمن جهاز قائم يتولى الإشراف على هذا القطاع ويوجه نشاطاته، مع قيام القطاع الخاص والحرفيين بالمهام التنفيذية، وذلك في إطار خطة وطنية لتنمية الحرف والصناعات التقليدية في المملكة وتطويرها .

تاسعاً : استحداث عدد من الإجازات لتوسيع حجم الموسم السياحي :

تبنى المقترحات التي تدعو لاستحداث عدد من إجازات نهاية الأسبوع الممتدة، وكذلك عطلة لمدة أسبوع واحد خلال الفصل الدراسي، حيث أن هذا بدوره سيساعد على زيادة عدد الرحلات السياحية خارج المواسم التقليدية .

عاشراً : تسويق المنطقة الشرقية سياحياً :

الإهتمام بالتسويق السياحي الخاص بالمنطقة الشرقية على نطاق واسع ، حيث يجب توفير المعلومات المقدمة للزوار بشكل عام ، والعمل على كفاية اللوحات الإرشادية والتعريفية في

المواقع المناسبة ، وزيادة التنسيق للأنشطة الترويجية ، و توفير العدد الكافي من العروض المتكاملة ، والمنتجات السياحية المترابطة ، وتوفير البيانات عن المرافق والخدمات السياحية والزوار ، وبذلك تبرز الحاجة لتسويق المنطقة الشرقية سياحياً لاستكمال المبادرات التسويقية التي بدأتها الهيئة العامة للسياحة والآثار ، ويمكن إبراز ذلك من خلال إنشاء مرصد للمعلومات السياحية بالمنطقة الشرقية .

حادي عشر : تخفيف قيود سوق العمل السياحي :

من خلال إيجاد معاهد تدريب متخصصة بالمنطقة الشرقية ، والتميز في سياسة السعودية بين النشاطات الاقتصادية المختلفة، خاصة تلك النشاطات الخدمية التي لا يرغب السعوديون بشغلها مثل المطاعم، الصيانة ، أهمية شمول أنظمة العمل على لوائح ملائمة للأعمال الموسمية للأجانب، كما توجد ضرورة لحل موضوع تأشيرات العمل في القطاع السياحي .

ثاني عشر : دعم جهود هيئة السياحة :

المطلوب دعم كل الجهود المبذولة من قبل الهيئة خصوصاً المتعلقة بإنشاء شركة للتنمية السياحية (شركة قابضة) بغرض تحديد الفرص الاستثمارية السياحية وتأسيس شركات التطوير السياحي في المناطق السياحية الجديدة بالشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، بالإضافة إلى تأسيس شركة تطوير العقير وشركة للفنادق التراثية ، إلى جانب وضع آليات للتأجير طويل الأجل للأراضي السياحية العامة لاجتذاب المستثمرين مع وزارة المالية والجهات المالكة ذات العلاقة.

ثالث عشر : تخفيف البيروقراطية :

توجد أهمية كبرى لوضع حلول جذرية لمشاكل البيروقراطية كما يجب توحيد اشتراطات وإجراءات تصاريح المشاريع السياحية بين (الدفاع المدني-الهيئة العامة للسياحة والآثار-الأمانة-مكتب العمل).

رابع عشر : الشراكة بين القطاع الحكومي وقطاع الأعمال لحل المعوقات :

هناك حاجة ماسة لإيجاد نوع من التفاعل والتعاون بين الأجهزة الحكومية المعنية بالقطاع السياحي وقطاع الأعمال ممثلاً في الغرف التجارية من أجل التوصل لمعالجة حقيقية وواقعية للمعوقات التي تواجه القطاع السياحي ، حيث يجب وضع جدول زمني لتنفيذ التوصيات الخاصة بحل هذه المشكلات مع أخذ موافقة جميع من لهم صلة بالتنفيذ وإلزامهم بذلك ووضع آلية للمتابعة والتأكد من فاعلية التنفيذ وقياس ما تم إنجازه .

الهوامش والمراجع

(١): World Tourism Organization , **Tourism Trends and Outlook Update** , 2009 .

(٢): وزارة الاقتصاد والتخطيط , خطة التنمية التاسعة ٢٠١٠-٢٠١٤ .

(٣): مركز المعلومات والأبحاث السياحية , **التعريف السياحي** , ١٤٣٠ م .

(٤): الهيئة العليا للسياحة , **مشروع تنمية السياحة الوطنية للمملكة العربية السعودية (١٤٢٢-١٤٤١ هـ)** .

(٥): الهيئة العليا للسياحة , **الرؤية المستقبلية لنظم ضمان الجودة في السياحة في المملكة العربية السعودية** , ٢٠٠٤ م .

(٦): وزارة الاقتصاد والتخطيط , **خطة التنمية التاسعة ٢٠١٠-٢٠١٤** .

(٧): مرزوق بن معزي الشمري , **معوقات توطين المهن السياحية في المملكة العربية السعودية** , مؤتمر السياحة العربية : (الواقع - التحديات - المأمول) , شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية (٤ - ٧ / مايو / ٢٠١٠ م) .

(٨): مؤسسة النقد العربي السعودي , **التقرير السنوي السادس والأربعون** , ٢٠١٠ م .

(٩): <http://www.arabianbusiness.com/arabic/590418> .

(١٠): مؤسسة النقد العربي السعودي , **التقرير السنوي الخامس والأربعون (أحدث التطورات الاقتصادية)** , ٢٠٠٩ , ص ١٧٩ .

(١١): Saudi Commission for Tourism & Antiquities , **A Vision for Tourism Investment in Saudi Arabia** , Saudi Summit 2 nd , May 2009 .

(١٢): الموقع الإلكتروني لجريدة الشرق الأوسط .

(١٣): سعيد عبد الله الشيخ , **قطاع السياحة وتحديات التمويل** , البنك الأهلي التجاري , مارس ٢٠١٠ .

(١٤): مؤسسة النقد العربي السعودي , **التقرير السنوي رقم (٤٦)** .

(١٥): غرفة الشرقية , **مركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة** .

(١٦): غرفة الشرقية , **مركز التدريب** .

(١٧): http://www.encc.org.eg/index_ar.html

(١٨): **The Travel & Tourism Competitiveness Report** , 2009 .

(١٩): ملخص إستراتيجية التنمية السياحية في المنطقة الشرقية .

(٢٠): مركز المعلومات والأبحاث السياحية , **نشرة الإحصاءات السياحية** , العدد الرابع , أكتوبر ٢٠٠٩ م .